

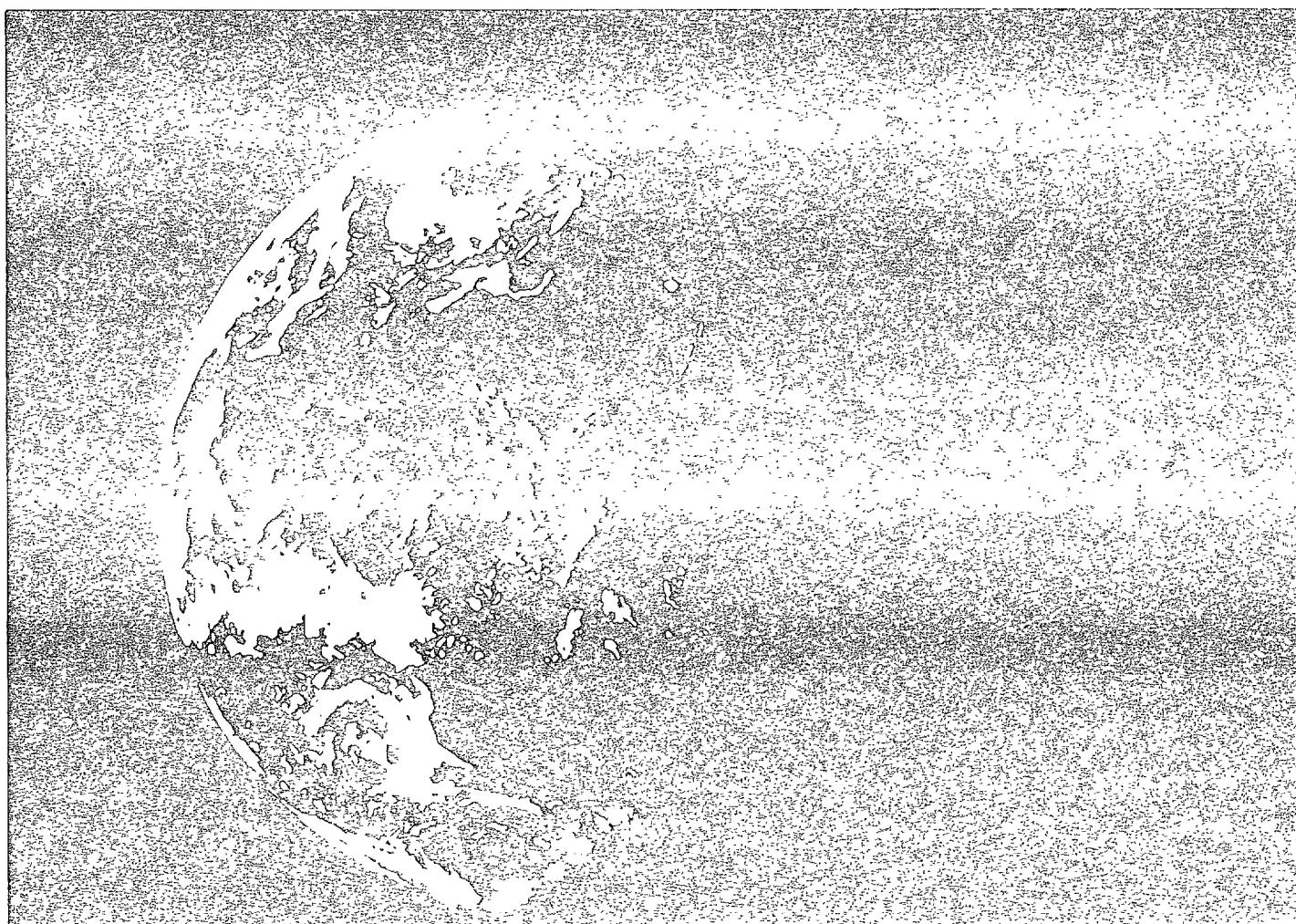
July 1992

لِي وَكَابِهِ الْمَلِيْكِ الْحَادِيْمِي



150972

1992



059232 / 150972

المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية

ربع سنوية 1992

المجلد 19 العدد الثالث

مقرر الفرع: 1992، موسعة المجلة الدولية للرقابة المالية الحكومية،

مجلس رؤساء التحرير:

فرانز فيدلر: رئيس محكمة المحاسبات، النساء

لدينيس دزوتالس، المراقب العام كندا

حسين الشريف، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات تونس

شارلس أي بوشر، المراقب العام الولايات المتحدة الأمريكية

خوريه رامون مدينا، المراقب العام فنزويلا

رئيس مؤسسة المحلة الدولية للرقابة المالية الحكومية.

بيتر ف اليفريس (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيس التحرير:

دونالد ار دراج (الولايات المتحدة الأمريكية)

رئيسة التحرير المساعدة.

ليندا آل وينكس (الولايات المتحدة الأمريكية)

المتحورون المشاركون:

هيويروت فيبر (إنوساي - النساء)

مارك هيبل (كندا)

إيجيتر كالتيجاخ (جمهورية ألمانيا الاتحادية)

هيساشي أوكانا (إنوساي - اليابان)

لوزان سيكلو (ساسي - تونس)

مشrama أوتلي (كاروساي - ترينيداد وتوباغو)

عبد الرزاق السماوي (تونس)

ديان رينيكا (الولايات المتحدة الأمريكية)

سوزانا خيمون دي بيفيت (فنزويلا)

الافتتاح / الإدارية:

سيريينا تشيس (الولايات المتحدة الأمريكية)

أعضاء المجلس التنفيذي المنظمة إنوساي

هانز حونتر رايلبرغ، رئيس محكمة المحاسبات، جمهورية ألمانيا الاتحادية، رئيس مجلس

جون سي تايلور، المراقب العام، أستراليا، نائباً أول للرئيس

شارلس أي بوشر، المراقب العام، الولايات المتحدة الأمريكية، نائباً ثانياً للرئيس

فرنر فيدلر، رئيس محكمة المحاسبات، جمهورية المانيا، أميناً عاماً

صمويل هيدلوك، المراقب العام لجمهورية كوستاريكا

تابيو لسكينيان، المراقب العام، فنلندا

استيفان هاصلماير، رئيس مكتب الدولة للرقابة المالية، المحرر

أم حروف، رئيس المجلس الأعلى للرقابة المالية، إندونيسيا

ديفيد ح سوروخ، المراقب العام، كينيا

ماريا هرمبيبا ماراعو كوريرا، المراقبة العامة لجمهورية بيرو

يعيمبو دونجو، رئيس لجنة الرقابة المالية، جمهورية الطفيف

سليمان عبدالله الحجار، المراقب العام لجمهورية السودان

جولسلي تومبسون، المراقبة العامة لترنيداد وتوباغو

حسين الشريف، الرئيس الأول لدائرة المحاسبات، تونس

سر المحلة الدولية للرقابة المالية الحكومية على أساس ربع سنوي ساري (كاسون الثاني) ، أتيريل (سان) ، بوللو (سبور) ، أكوبور (سرين الأول) ، في طبعات باللغات العربية والإلكترونية والفرنسية والإنجليزية والإسبانية باسم المطبعة الدولية للأهرة الطسا للرئاسة المالية والمحاسبة إنوساي وبكرس المحلة التي يصدر المحلة الرسمية الماطفة للسان إنوساي ، لحسن الإحرازات والاساليت الفنية للرئاسة المالية الحكومية وبغير الاراء والآراء والأحكام التي سرر فيها عن آراء وآراء وآراء وآراء رؤساء المحرر أو الأفراد الذين ساهموا بها ولا يعكس بالضرورة وجهات نظر المطبعة أو ساساتها ويبحث رؤساء المحرر بالمقالات والataras الخاصة والآراء والآراء التي يخدم إلى المحلة ويسعى إلى إرسالها إلى مكاتب التحرير الموجودة بدوائر المحاسبة العامة الأمريكية

U.S. General Accounting Office , Room 7806 , 441 G Street , N.W. Washington , D.C. (الهاتف 4707 - 275 - 202) ، المراكش

(202 - 402) 20548, U.S.A (275) ويطرأ لاستخدام المحلة كذاته بخطته فإن الملايين التي تحمل قبولاً أكبر من غيرها هي تلك التي يعاني حواس عقلية للرئاسة المالية على القطاع العام ويسهل هذه الخوض برأس الحالات الطبيعية لذا الأفكار المطلوبة مساعدة بحث حدده في مجال الرفاهة المالية أو مواصل عن برامج التدريب الخاصة بالرئاسة المالية هذا ولن تكون الملايين التي ساهموا أساساً حواس بطره ساسة للرسور في هذه المحلة ويزور المحلة على رؤساء حسن الأجهزة الطسا للرئاسة المالية ، من حيث أنساء العالم التي ساهمت في أعمال مطعنه إنوساي أمـا الغـمـهـ مـعـكـمـ الـاسـرـاكـ في المـجلـهـ مـعـالـهـ حـصـهـ دـولـاتـ أـمـريـكـهـ فيـ السـهـ وـسـعـيـ اـرسـالـ الصـكـوكـ والمـراسـلـاتـ للـحـصـولـ علىـ أـيـ منـ الـأـعـدـادـ سـالـيـدـ إـلـىـ مـكـبـ زـادـرـ إـدـارـةـ المـحلـهـ بـالـعـوـانـ السـالـيـ P.O. Box 50009 , Washington D.C. 20004 , U.S.A .

المـحلـهـ فـيـ مـهـرـسـ الـمـاحـسـينـ الـأـمـيـكـيـ لـسـرـهـ الـمـعـهـدـ الـأـمـيـكـيـ لـمـحـاسـينـ الـعـامـانـ الـعـامـانـ ،ـ كماـ يـرـجـعـ فـيـ مـحـمـوـيـاتـ إـلـادـارـ وـسـيـرـمـعـطـفـاتـ مـعـصـنـ الـمـالـاـتـ الـمـحـارـبـةـ فـيـ السـرـيـاتـ

Anbar Management Service , Wembley , England & UMI. Ann Arbor , Michigan USA

الاحتياطي

الافتتاحية 1

الاحتياطي 2

الخومنصة 4

الرقابة والتقويم 6

خطوات تنفيذية للرقابة المالية 9

الرقابة على التوصيات 12

الاحتياطي الدولي 14

نقدة رقابية التوصيات 15

كتشورات جديدة 17

الأخبار 19

أطيب الاماني بالنسبة للمستقبل

إعداد الدكتور تاسيلو بروسيك الأمين العام للانتوساي (1980-1992)

وساهمت ، بناء على ذلك ، في تحقيق التفاهم بين الامم ومساعدة الدول الاقل حظاً .

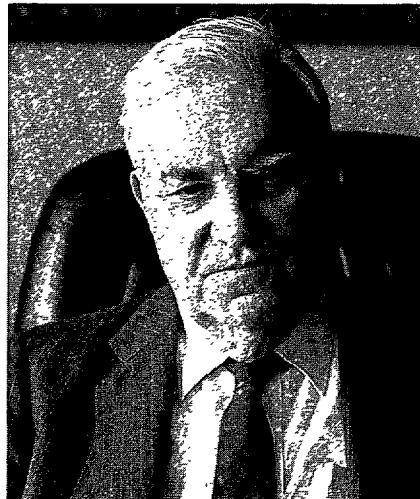
وليس لنا بالطبع ان نزعم ان كل شيء على ما يرام بل يتمنى علينا ان نسعى دوما الى تحقيق مزيد من التطور ، اذ ان التحديات التي نواجهها ضخمة جدا . ان الرقابة العامة لا تكتسي اهمية بالغة في الدول النامية فقط ، بل في دول اوروبا الشرقية ايضاً . ذلك ان هذه الدول في حاجة الى ارساء نظام رقابة عصري بعد تحررها من الحكم الشيوعي . إن تطوير الرقابة العامة مهمة متواصلة وعمل دائم تتمثل اهم مراحله في التغلب على الحاجز اللغوية وتوحيد المطلبات التقنية . وليس في وسعي بالطبع استعراض كل الانجازات التي تحقق خلال الاثنين عشرة سنة التي ربطتني بمنظمة الانتوساي ، بيد انه يسرني ان اجزم اني ساهمت في تحقيق كل تلك الانجازات .

انني ادرك تماما ان نجاحنا تم بفضل التعاون المثمر بين كافة الاطراف . ونظرا لأهمية هذا التعاون اود ان اغتنم هذه الفرصة للتعبير عن شكري لجميع الهيئات الرقابية التي ساهمت في دعم هدفنا المشترك وخاصة تلك التي ساهم موظفوها بتفان ودون كل في تحقيق نجاح منظمتنا .

وأود ان اعبر عن تقديرى الخاص لاعضاء المجلس التنفيذى ولرئيس «الانتوساي» خلال السنوات الاثنتي عشرة الاخيرة لتفانيهم في اداء مسؤولياتهم الجسيمة .

ومن اهم مقومات نجاح «الانتوساي» حرصها على الفصل بين عملها وبين المشاكل الداخلية والنزاعات القائمة بين البلدان الاعضاء ، وتركيزها على المهمة الموكولة اليها والمتمثلة اساسا في تطوير مبادئ الرقابة العامة وهو مبدأ ينفي عدم تجاهله خلال السنوات المقبلة .

واود في النهاية ان اعبر عن اطيب تمنياتي للانتوساي بمستقبل افضل ويزيد من التوفيق في الحفاظ على دورها و تعزيزه داخل المجموعة الاممية ■



الدكتور تاسيلو بروسيك

سوف انهي في 30 جوان مدة تولي منصب رئيس محكمة الرقابة النمساوية ويعني ذلك نهاية نشاطي بصفتي أمينا عاماً لمنظمة الانتوساي ، لهذا اود ان اغتنم هذه الفرصة لتهنئكم لقد شغلت منصب أمين عام لهذه المنظمة طيلة اثنين عشرة سنة شهدنا خلالها تطورات هامة ومطردة لا يمكن لاى مراقب مهما بلغت درجة تزمنه ان ينكر ايجابيتها .

لقد شهدنا تطورا مطردا في المشاركة في المؤتمرات كما تم اعداد وثيقة اساسية هامة في شكل معايير سيتم اعتمادها خلال المؤتمر المقبل وقمنا بتنظيم لقاءات تدريبية بالتعاون مع الامم المتحدة ، كما تم انشاء عدد من المجموعات الاقليمية التي يزداد دورها اهمية يوما بعد آخر . وتصدر مجلة الانتوساي بانتظام بلغات المنظمة الخمس، كما نجح فريق التحرير في التغلب على كافة الصعوبات التقنية واللغوية، وستتم مناقشة اخرى المصادقة على النظام الاساسي الجديد "للانتوسي" خلال المؤتمر المقبل الذي سينعقد بواسطنطن خلال شهر اكتوبر .

ويمكن القول اجمالا ان منظمتنا التي يتمثل هدفها الاساسي في تبادل الخبرات ، قد توصلت الى تحقيق هذه الغاية بفعالية متزايدة ،

أخبار موجزة

المكسيك

اجتماع مراقب الدولة

احتفلت الجمعية الوطنية المكسيكية لمراقب الدولة بمؤتمرها نصف السنوي السادس الذي انعقد من 20 الى 22 مايو 1992 بمونتاري . وحضر المؤتمر 31 وفداً تثل الـ 31 ولاية مكسيكية ، قصد مناقشة المواضيع المتعلقة بمراقبة حسابات الدولة والحسابات البلدية وبالرقابة الشاملة ورقابة مشاريع الاستثمار المولدة بواسطة الاموال الفيدرالية او المحلية .

وقد حضر حفل الافتتاح رئيس المكسيك السيد ساليناس دوغورتاري ، رفقة حاكم ولاية نواهليون السيد سوكراتس ريزو ، والمراقب العام للمكسيك السيد خافير كاستيو آيلا .

وركزت الكلمات التي القاها هؤلاء الضيوف البارزون على الجهود المبذولة في كافة المستويات الحكومية قصد تعزيز مهمة الرقابة العليا بصفتها احدى المقومات الأساسية لعملية الاصلاح الاداري الشاملة التي تتولى الحكومة الحالية تنفيذها . وكان المؤتمر ايضاً مناسبة للاحتفال بذكرى انشاء مكتب الرقابة الحكومية بولاية نواهليون وهي الولاية المكسيكية الوحيدة التي لم يوجد بها جهاز رقابة في السابق .

النرويج

رفع التقرير إلى البرلمان

قام مكتب المراقب العام بالنرويج بفحص الحسابات العامة لسنة 1990 التي تبين الاسلوب الذي ادارت به الحكومة والوزارات الاموال العامة ، بما في ذلك الاشراف على

البربادوس

تعيين مراقب عام جديد

عمل باحکام الدستوريين الحاكم العام للبربادوس السيد أ. راقيد غريفيث مراقباً عاماً للبربادوس بتاريخ ١٠ افريل 1992 . وقد شغل السيد غريفيث قبل تعيينه في منصبه الجديد خطة محاسب عام طيلة ١٧ سنة تولى خلالها ادارة جميع المعاملات النقدية والاشراف على كل العمليات الحاسبية التي تقوم بها الحكومة وقد شغل قبل ذلك خطة محاسب أول بوزارة المالية والتخطيط حيث تولى ادارة مصالح الرقابة التابعة للوزارة . وقد عمل السيد غريفيث المهنية في قطاع الوظيفة العامة مدة ٣٦ سنة .



السيد دايفيد غريفيث

والسيد غريفيث عضو في جمعية المحاسبين القانونيين ، وعضو في معهد المحاسبين القانونيين بالبربادوس وقد عين خلفاً للسيد لنكون توماس الذي بلغ سن التقاعد في أوائل هذه السنة .

بنغلادش

تعيين مراقب عام جديد

تولى السيد خندكار معظم الدين حسين المراقب و المراجع العام الجديد لبنغلادش منصبه في ٧ مارس 1992 . والسيد حسين متحصل على شهادات اكاديمية عليا في التاريخ والحضارة الاسلامية من جامعة «دكاء» .



السيد خندكار معظم الدين حسين

وقد جلب السيد حسين معه الى مكتب الرقابة تجربة ٣٠ سنة من العمل في الخدمة العامة ، وكانت آخر خطة شغلها قبل تعيينه مراقباً عاماً هي خطة وزير لشؤون المرأة وقد تقلد السيد حسين قبل ذلك عدة مناصب أخرى شملت خطة وكيل مساعد بوزارات الصحة والرفاهة العائلية والبريد والمواصلات والمالية . كما تولى السيد حسين في وزارة المالية متابعة العلاقات مع البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والبنك المركزي . وشغل خطة مراقب ومراجع عام مساعد من سنة 1970 حتى سنة 1971 .

بين المانيا والصين

تنظيم لقاء مشترك

وصل عشرون ممثل من كبار الموظفين في الجهاز الاعلى للرقابة في الصين الى المانيا يوم 7 مارس 1992 لحضور لقاء دراسي حول مقومات نظام الرقابة في الحكومة الالمانية مدته 4 اسابيع . ويرمي هذا اللقاء الذي تم تنظيمه وتمويله في اطار مشروع الماني صيني مشترك، الى دعم الامكانيات التدريبية بمركز التدريب ببنجين . وقد ركزت المحاضرات والورشات والمناقشات على مسائل تتعلق بالرقابة المالية على البيانات الحكومية . واتاحت الفرصة للمشاركين لزيارة عدد من الولايات الفيدرالية ، والمدن الالمانية ، وكذلك المحكمة الفيدرالية للرقابة . ومن المنتظر تنظيم ندوة المانية صينية اخرى ببنجين مع نهاية سنة 1992 .

اجراءات الشراء مرة اخرى حتى يتمكن من تحديد ما اذا تم احترام التراتيب الخاصة بالمشتريات ، وجاءت نتائج التحقيق واضحة، اذ ثبت ان الوضع مترد فيما يتعلق بالتقيد بالتراثيب او باشراف وزارة الدفاع .

وقد شرعت الشركة الحكومية النرويجية للسكك الحديدية منذ سنتين في تنفيذ مشروع خاص لشحن البضائع من النرويج الشمالي واليه . وقد اثار مكتب المراقب العام اذاك مسألة المكسبية ، وتأكدت وجهة نظره حاليا بعد ان ادى المشروع الى خسائر مالية كبيرة . وبالاعتماد على التجربة التي اسفر عنها المشروع ، صرخ مجلس ادارة المؤسسة انه ينبغي اعتماد الحذر من قبل الادارة قبل الشروع في تنفيذ مشاريع من هذا القبيل ، والالتزام باعداد تقارير حول الانحرافات الهامة في اقرب اجل ممكن . والج المجلس ايضا على ضرورة التأكيد على التخطيط والرقابة الداخلية ومراجعة المشاريع .

التراثيب التقديمة المعول بها في المؤسسات التابعة لها . وقد كشف المكتب لدى فحص مجالات المسؤولية الموكولة الى الوزارات عن وجود بعض الممارسات المنافية للقوانين سارية المفعول ، ورأى المكتب ان كثرة عدد هذه الانتهاكات يقتضي رفع الامر الى البرلمان قصد اتخاذ الاجراءات اللازمة وتعتبر بعض الانتهاكات ببعض الممارسات الادارية التي لم يتم تطويرها بما فيه الكفاية والتي تكررت على امتداد السنوات السابقة ، وتنطبق بالخصوص على القوات المسلحة حيث ان الشراءات لم تتم وفقاً لتراثيب وزارة الدفاع الخاصة بالمشتريات . وتنقضى هذه التراتيب ضمن اقصى حد ممكн من المنافسة الحرة والمفتوحة . وقد اثبتت احدى الدراسات التي تم اعدادها منذ سنتين او ثلاث سنوات انه لم يسبق البتة احترام شروط المناقصات التي تضمن المنافسة كما ان الوثائق التي تبرر اختيار اجراءات الشراء وانتقاء المزود لم تكن مقنعة . وقد قام مكتب المراقب العام بمراجعة



■ **المشاركون في الدورة الالمانية الصينية التي انعقدت بالمعهد العالى للعلوم الادارية بسبايان بالمانيا**

عملية الخوصصة في فنزويلا

إعداد الدكتور جوزي رامون مارينا، المراقب العام لفنزويلا.

وتعد خالدة تأميم الصناعات الأساسية مثل صناعة النفط ، والغاز الطبيعي ، وانتاج الفولاذ وصناعة الخطوط الحديدية ، كما توالت الدولة بالفعل إنشاء شركات في قطاع الكهرباء والصناعات الأساسية الثقيلة وإدارتها . وقد عرفت جميع المؤسسات الحكومية باستثناء صناعة النفط الكبرى وشركة مترو كراكاس وعدد من الصناعات الأساسية في منطقة الغويان، بعدم الكفاءة وانخفاض الانتاجية مما ادى الى ارتفاع حجم التعويضات وتفضي ظاهرة الاعفاء من الضرائب ومساهمة الدولة في رأس المال وتوفير المحفز . ودعا هذا الوضع الدولة الى النظر في إعادة توضيح دورها في الميدان الاقتصادي ، وتحديد مساحتها في القطاعين العام والخاص .

وقد تم انشاء اللجنة الرئيسية للإصلاح الحكومي سنة 1948 . وقامت هذه اللجنة باعادة تحديد دور الدولة في الاستراتيجية الاقتصادية الجديدة التي تشمل سياسة " ترشيد دور الدولة في انتاج السلع والخدمات " ، وكانت الخوصصة احدى وسائل عمل اللجنة .

أسس الخوصصة

شجعت اللجنة الرئيسية للإصلاح الحكومي خوصصة القطاع العام الا ان عملية التنفيذ اوكلت لصندوق الاستثمار الفنزولي . وتم تكوين لجنة تتولى صياغة سياسة الدولة الرامية الى تحويل الاصول العامة والمؤسسات الحكومية الى القطاع الخاص بمساهمة القطاعين الخاص والاجتماعي .

ويرمي مخطط الخوصصة الى بحث المشاكل التالية . عدم مردودية الادارة والتعويضات الدائمة والديون غير المراقبة ، ونقص الكفاءة وفقر الانتدابات ومواظن الضعف الاداري . وبهدف المخطط كذلك الى اضعاف الكفاءة والحيوية على الاقتصاد اكساب انشطة الدولة مزيدا من الفعالية والانتقائية .

وتحقيقا لهذه الغاية ينبغي اعادة تحديد دور الدولة ورفع الكفاءة والانتاجية وتحسين نوعية السلع والخدمات ، والتخفيض من الضغوط المالية و توفير رؤوس الاموال بواسطة الاستثمارات الخاصة .

و من العناصر التي ينبغي مراعاتها عند خوصصة المؤسسات ، مسألة المرونة السياسية وقيمة المؤسسة والجدوى الاقتصادية والوضع القانوني . ومن المبادئ الاساسية للخوصصة اعتماد منهج شفاف ومن بناء على بلوغ هدف يستمعي المساهمة الفعلية ويعود بالفائدة

تمثل خصوصية المؤسسات الحكومية في العديد من بلدان أمريكا اللاتينية جزءا من عملية التغيير التي ترتكز أساسا على تنفيذ سياسات اقتصادية جديدة أكثر تحررا . ويشمل هذا التغيير إعادة تخطيط دور الدولة في النشاط الاقتصادي ، وتحويل الاصول العامة الى القطاع الخاص . ويقتضي هذا الاجراء بالطبع القيام بمعاملات مالية ضخمة

وتعتبر الخوصصة إجراء قانونيا وإداريا ناجما عن تطبيق سياسة اقتصادية تتمثل في التحويل التام او الجزئي لملكية الشركات التي ليس من صالح الدولة ان تحفظ بها ، اعتبارا لطبيعتها او بسبب انخفاض مكاسبها . وتشمل الخوصصة ايضا التخلص عن بعض الانشطة الاقتصادية المعينة لفائدة القطاع الخاص دون تحويل الملكية .

واقضت عملية التخطيط خلال السبعينيات ان تقوم الدولة بدور ريادي لدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وقد تم ادماج هذا الاجراء في إطار التغيير الهيكلي الشامل قصد اضفاء صبغة شرعية على تدخل الدولة في هذه القطاعات . وبناء على هذا التصور الهيكلي ، تم التركيز على دفع نسق التطور وذلك بالزيادة في حجم الصادرات ، واعتبار التوريد حافزا على التصنيع ، وتعصير القطاع الفلاحي ، وتشجيع التعاون المالي الدولي ، وتحقيق الادماج الاقتصادي بهدف إنشاء سوق مشتركة بين دول أمريكا اللاتينية .

وقد شجع انموذج التطور هذا الذي ساندته اولا المجموعة الاقتصادية لدول أمريكا اللاتينية والخلف من اجل التقدم والبنك الامريكي للتنمية حكومات العديد من بلدان أمريكا اللاتينية على القيام بدور المقاول بصفتها شريكا يملك كل الاسهم او اغلبيتها او اقليتها ، مع استخدام رؤوس اموال خاصة . وقد لقيت هذه الحكومات في اغلب الحالات التشجيع على الانخراط في انشطة منافية للسياسة الاقتصادية السليمة ، نظرا لتعاملها مع شركات تشكوا اعسارا ماليا .

الخلفية التاريخية

بدا تدخل الحكومة في الاقتصاد الفنزولي منذ العشرينات ، عندما تم انشاء البنك ، وشركات الخطوط الجوية و المواصلات السلكية والشحن وغيرها من الشركات الأخرى . وتبعا لذلك ، يضم القطاع الامازيقي التابع للحكومة الفنزولية حوالي 500 مؤسسة .

فيما يتعلق بالاسعار والضمانات ، ومن مدى مطابقة المناقصات للشروط المخصوص عليها ، والتاکد من ان ملفات الجهات المعنية تحتوي على الوثائق المدعمة لعملية الخوخصة باكملها، بحيث يتسمى للجهاز الاعلى للرقابة الالام بجميع جوانب هذا الاجراء .

الاستنتاجات

اعتتمادا على التجربة الفنزويلية ، انتهيت الى الاستنتاجات التالية :

- ♦ تقوم العديد من البلدان بعملية الخوخصة قصد اعادة تنظيم الاقتصاد ، وتوفير مزيد من رؤوس الاموال ، وتمكين الحكومات من الاهتمام بمسؤولياتها التقليدية .
- ♦ يتبعن على السلطات التنفيذية والتشريعية الاشراف على عملية الخوخصة ومتابعتها . قصد ضمان الالتزام بالمشروعية والشفافية ، وتأمين المصلحة الاقتصادية للدولة .
- ♦ ينبغي ان تخضع سياسة الخوخصة لقانون الذي يضع القواعد وحدّ المستلزمات التقنية المتعلقة بهذه الاجراءات .
- ♦ ينبغي ان يتولى جهاز الرقابة الداخلية مراجعة كل العمليات قبل ان تتخذ شكلها رسميا . وان تكون له الصلاحيات الازمة لفحص المسائل الرئيسية المتعلقة بهذا الاجراء .
- ♦ ينبغي ان يتمتع الجهاز الاعلى للرقابة بالصلاحيات القانوني الانشطة الازمة لضمان المصلحة العامة ، وفحص انشطة اجهزة الرقابة الداخلية .
- ♦ ينبغي على الهيئات الدولية الاهتمام بعملية الخوخصة ، قصد وضع المبادئ الاساسية التي تحكم هذا الاجراء ونشر المعايير بهدف توفير دليل يساعد على توحيد نظرية المراقبة المالية على النطاق الدولي ■

الاقتصادية على الصعيد الوطني . ويشمل هذا المنهج استشارة الشركات المعنية واستخدام المناقصات العامة العالمية .
وتشمل طرق الخوخصة ١) تحويل الملكية بيع كل الاصول او الاسهم او جزءا منها ، وتحويل الدين الى استثمار ، او بـ عدم تحويل الملكية . الادارة التعاقدية ، ومنح الامتيازات والتراخيص ، والغاء الاحتكار ، وتصفية الشركات ، والحد من مساهمات اصحاب الاسهم .

الرقابة الداخلية على عملية الخوخصة .

يتولى الكونغرس حاليا النظر في مشروع القانون الإطاري المتعلق بعملية الخوخصة ، والذي ينص على وضع أنفلنة رقابية داخلية وخارجية خاصة بهذا الاجراء .
ويستدعي نظام الرقابة الداخلية وضع اهداف واضحة ومحددة ، ونظاما لتسجيل العمليات ومراقبتها ، وجملة من المقاييس والمعايير الخاصة بتحديد اسعار البيع ، ومعدلات الصرف وطرق الدفع ، وأجال التسلیم ، وكذلك سن مجموعة من الاحكام والتراتيب قصد توحيد المناهج .
وي ينبغي ان يشمل النظام مراجعة الكشوف المالية ، وبيانات التقويم ، ومراعاة توصيات الخبراء ، لكي يتسمى تحديد اسعار بيع مناسبة ، وكذلك الاشراف على المناقصات وعمليات منح الامتيازات ، ومتابعة الاجراءات الخاصة بها . وتدوين العمليات المتعلقة بها يوميا وتوثيقها .

الرقابة الخارجية على عملية الخوخصة .

ينبغي ان يركز عمل الجهاز الاعلى للرقابة بعد تنفيذ عملية الخوخصة على مهمة الاثبات والتاکد من انه تم درس كل المعاملات بصورة ملائمة ، مع مراعاة التراتيب القانونية سارية المفعول . ويستدعي الامر التثبت عند فحص كل العمليات من مدى مراعاة مصلحة البلاد

الرقابة والتقويم في المجموعات الاوروبية

إعداد الدكتور هازنوت رايس ، مراقب أول واقتصادي بمحكمة الحسابات الفيدرالية في جمهوريةmania الفيدرالية

للمحكمة توضيح اهمية التوجيه السياسي في تحديد الطلبات والاجيات التي ينبغي على برامج المجموعة الاوروبية تلبيتها ، وذلك من خلال تحليلها لتأثير البرامج التي نفذتها المجموعة في إطار الارشاد الفلاحي والتنمية الجهوية والموارد الاجتماعية الاوروبية ، بما في ذلك البرامج التي تدخل في إطار الاتفاقية التي تم بموجبها تأسيس المجموعة الاوروبية للفحم والفولاذ.

المراقبة الداخلية.

تتولى اللجنة الاوروبية اجراء الرقابة الداخلية على الموارنة باستخدام نفس المعايير التي تطبقها المحكمة

المحيط التقويمي للمحكمة

اعادة تنظيم الاموال البنوية

واجهت محكمة المراقبين خلال السنوات الاخيرة ضغوطات متزايدة قد استخدام منهج تقويم السياسات والبرامج ، وبعود ذلك الى مبادرة المجلس الاوروبي والبرلمان الاوروبي واللجنة فعليا بتقويم جدوى مختلف سياسات المجموعة الاوروبية .

واستجابة لانعكاسات هذه المبادرة تمت اعادة تنظيم الاموال البنوية. وتبني المجلس في 24 جوان 1988 لائحة تنص على الشروط التالية ينبغي وضع منهاج فعالة للرقابة والتقويم وإجراء الفحص فيما يتعلق بالعمليات الهيكيلية للمجموعة ، تعتمد على معايير موضوعية . كما يتعين إخضاع العمليات البنوية للمجموعة للتقويم الشامل قبل وبعد التنفيذ وذلك بغية قياس مدى نجاعتها وتحديد اثرها على الاهداف المرسومة وتحليل وقوعها على بعض المشاكل البنوية المعينة.

النظام المالي للمجموعات الاوروبية

ينص النظام المالي المعدل الذي صادق عليه كل من المجلس واللجنة ، صراحة على ضرورة تحليل مردود النفقات ، قصد التحقق من ان الاموال المستخدمة قد حققت فعلا اهداف البرامج .

ملاحظة المحرر : هذا المقال هو ملخص لكلمه القاها السيد رايس حول موضوع "انشطة البحوث المتعلقة بالبرامج في المجموعات الاوروبية خلال الاجتماع السنوي لمجمعية البحوث حول البرامج داخل السلطة التنفيذية الذي انعقد يومي 14 و 15 نوفمبر 1991 بيون .

تعتمد محكمة الحسابات التابعة للمجموعة الاوروبية بصورة متزايدة على المعايير التقويمية في عملها الرقابي . و تستدعي اعادة تنظيم البنية المالية الاوروبية وتعديل قانون موازنة المجموعات الاوروبية القيام بعمليات التقويم المستقبلية والاستعادية . و دراسة مردود نفقات الاموال . وينعكس هذا المنحى في الدليل الرقابي الذي اصدرته محكمة الحسابات أخيرا . وفضلًا عن ذلك أيد البرلمان الاوروبي بحماس منهج التقويم . ويتناول هذا المقال النقاط التالية .

- ♦ دور المحكمة والمحيط الرقابي .
- ♦ شروط تقويم البرامج
- ♦ نطاق العمل الرقابي الموكول للمحكمة.
- ♦ انشطة الرقابة المفتوحة .
- ♦ تقويم السياسة الاوروبية في قطاعي الفحم والفولاذ .
- ♦ الآفاق المستقبلية لعملية تقويم البرامج بالنسبة للمحكمة.

الرقابة المالية في المجموعات الاوروبية .

تكميل الرقابة الداخلية والخارجية بالرقابة السياسية على الميزانية التي يمارسها البرلمان الاوروبي .

الرقابة الخارجية

تعتبر محكمة الحسابات التي يوجد مقرها بالكسنبرغ من احدث المؤسسات التابعة للمجموعة الاوروبية . و عملا باحكام الفصل (1206) من الاتفاقية التي تم بمقتضها انشاء المجموعة الاقتصادية الاوروبية ، تقوم محكمة المراقبين بالثبت مما اذا تم تحصيل جميع ايرادات المجموعة الاوروبية وصرف النفقات بطريقة شرعية وقانونية ، وكذلك التأكد من سلامة الادارة المالية .

وقد حرصت المحكمة خلال السنوات الاخيرة على الاهتمام بالمسائل المتعلقة بتحليل الكفاءة والرقابة وتقدير البرامج والسياسات . وقد امكن

اتخذها كل من المجلس الأوروبي واللجنة الأوروبية فقط بل يعكس ايضاً مطالب البرلمان الأوروبي . وقد يكون استخدام هذا المنهج ناتجاً ايضاً عن ان نسبة عالية من موظفي المحكمة من الشبان المتفتحين الذين لهم خلفيات ثقافية ومهنية متعددة ، والذين تدفعهم رغبتهم في الارتفاع المهني الى القيام باعمال رقابية تتطلب دقة فائقة .

أنشطة الرقابة المفتوحة

رسم المجلس الأوروبي واللجنة ومحكمة الحسابات بالفعل الاطار التنظيمي لعمليات تقويم البرامج بيد انه ينبغي على اللجنة والمحكمة مراعاة بعض المبادئ الأساسية حتى يتضمن لها استخدام هذا المنهج الاستخدام الامثل . ونظراً لارتفاع نفقات عملية التقويم ، واستغراقها وقتاً طويلاً ، ينبغي تحديد المجالات المحتملة لعمل اللجنة قبل الشروع في اي عمل تقويمي ذي اهمية .

ويكاد يكون تنفيذ البرامج التقويمية مستحيلاً في اطار يتسم بتباعد الاهداف والشروط ، من ذلك تطبيق مبدأ الامر الامركي فيما يتعلق بمسؤوليات الصندوق البنيوي والحرص في الان نفسه على توزيع الاعتمادات على جميع الدول الاعضاء توزيعاً عادلاً .

ويقسم البحث التقويمي بطبع سياسي خاص . ويتوقع واضعو السياسات ان تلتزم إدارة اللجنة عادة بتطبيق القانون شانها في ذلك شأن جميع الهيئات التنفيذية ، وان تعلق الامر بتحقيق اهداف قد لا تخدم امام اختبار جوهري . وتعد هذه النقطة اهم عائق يعرقل تطوير قدرات التقويم على المستوى الأوروبي .

ويسعى البرلمان الأوروبي الى تعزيز نفوذه السياسي ، وقد وجد في نتائج التقويم خير مساعد على ذلك وبناء عليه ، فإن الظرف ملائم الان لوضع برامج تقويم خاصة بكل من ادارة المجموعة الأوروبية ، ومحكمة الحسابات . وقد يتخلص البرلمان الأوروبي في مرحلة لاحقة من حملته الرامية الى دعم نفوذه السياسي ، عن استخدام النتائج التقويمية . وقد اثبتت التجارب السابقة ان البرلمان الأوروبي هو الهيئة الملائمة التي يمكن ان توجه اليها التقارير التقويمية التي لا ترتكز على الاهداف العامة العليا او على الحالات المنفردة ذات الأهمية الدنيا ، بل على مجموع الاجراءات والبرامج وانعكاساتها .

وقد اعتاد متصرفو ادارة المجموعة الأوروبية على التفكير في حدود المحاور الضيقية والمحددة بدلاً عن البرامج العريضة . وبناء على ذلك ينبغي على المؤسسات التابعة للمجموعة الأوروبية الاتركز اهتمامها على تصميم السياسة العامة وعلى تنفيذ البرامج ، ومسألة الفعالية ، بل على المحاور الضيقية والمحددة . وفضلاً عما تقدم ، يقتضي اعداد الدراسات المتعلقة بالفعالية ووضع انظمة لرقابة الفعالية ، وانجاز تقويم البرامج ، ضرباً من القراءة على الابداع . الا ان القدرة على الابداع ليست من الميزات المطلوبة في النظام البيروقراطي ، اذ انها تطرح مسألة التشكيك في جدوى الاجراءات الروتينية .

بالرغم من ان النص المشار اليه أعلاه يمثل خطوة أولى على النهج الصحيح فإنه ليس هناك ما يضمن تخلي ادارة المجموعات الأوروبية بالفعل عن الممارسات التقليدية والمبادرة بتقويم البرامج . ولن يتم ذلك الا في صورة ادراك البرلمان الأوروبي و العموم واللجنة العلمية ضرورة هذا العمل التقويمي .

وحتى هذا التاريخ ، اقتصر الاطار التشريعي والتنظيمي لتقويم البرامج على مستوى لجنة المجموعات الأوروبية ، وهو في حاجة الان الى ان يكمل باطار عمل تنظيمي على مستوى البلدان الاعضاء في المجموعة الأوروبية . ولا يقتصر الامر هنا على إرساء انظمة محاسبة ملائمة . بل ينبغي ان تعمل الهيئات اللامركزية الجديدة المكلفة باتخاذ القرارات والتي سيتمن انشاؤها بموجب مشروع اصلاح نظام الاموال البنيوية ، علي تطوير القدرة على تحديد الاهداف التي ترمي الى تحقيقها من خلال تنفيذ برنامج معين . وفضلاً عن ذلك ينبغي على البلدان الاعضاء ان تكون فكرة واضحة عن كيفية توفير الخدمات او تخصيص الاموال للقطاع الخاص ، كما ينبغي عليها تقويم حاجيات الموظفين بطريقة سليمة . وإضافة الي ما تقدم يتحتم ايجاد حل لعملية توزيع البهات على كافة البلدان الاعضاء في المجموعة الأوروبية دون ادنى تمييز . كما ان عدم التقيد بهذه الشروط من شأنه ان يعرقل العمل التقويمي على المستوى الوطني ، وان يجعل الاعمال التقويمية شبه مستحيلة علي المستوى الأوروبي .

وتعتمد المصالح والهيئات الحكومية في الغالب على أموال خارجين للقيام بأعمال للتقويم قصد توفير معلومات موضوعية وصحيفة . الا ان اغلبية المعاونين تنقصهم الخبرة في مجال تقويم الادارة العامة ، لذا تجدهم يميلون الى استخدام تقنيات إثبات شديدة التعقيد . وفضلاً عن ذلك فانهم لا يعيرون الاهتمام الكافي اثناء التثبت مما اذا تم تحقيق اهداف البرنامج المنهج العقد الذي تتبعه المؤسسات للوصول الى اتفاق او لصياغة سياسة ما . وتبعد بذلك فان نتائج هذه الدراسات تفتقر في الغالب الى الموضوعية كما يتعذر تنفيذ التوصيات المقתחصة عنها .

نطاق العمل الرقابي الذي تقوم به المحكمة

معايير الرقابة

تبنت المحكمة منذ وقت طويل منهجية رقابة عصرية ، يمكن الاطلاع عليها بالرجوع الى ادلة الرقابة الخاصة بالمحكمة . وبموجب هذا المنهج كملت المعايير التقليدية للرقابة على كفاءة العمليات بمعايير خاصة بالفعالية ، تشمل الرقابة على مدى تحقيق الاهداف المرسومة ومدى التأثير الحاصل عند كل مرحلة من مراحل تنفيذ سياسة او اجراء او برنامج او مشروع ما . ولم يأت هذا الاجراء استجابة للاجراءات التي

المستدنة بواسطة التدخل بالنسبة لصناعة الفحم والفولاذ ان اللجنة لم تكن على عمل بما اذا حققت اعتمادات المجموعة الاوروبية اي نوع من الفوائد . ونظرا لجهل اهداف هذه الدفعات ايضا لم يكن في الامكان الجزم بان التدخلات قد ساهمت بالفعل في تحقيق الغايات الرامية الى اعادة هيكلة التوجهات الاقتصادية لسياسة الفحم والفو لاذ التي تنتهجها اللجنة والبلدان الاعضاء .

اجراء الابراء البرلماني

رجع البرلمان الاوروبي في بداية سنة 1981 الى النتائج التي توصلت اليها محكمة الحسابات و المشار إليها أعلاه و أقر ما يلي بخصوص تقرير المحكمة واهلة الابراء الذي منحته الى المجموعة الاوروبية للفحم والفولاذ .

ان البرلمان الاوروبي:

♦ يحث اللجنة على تقويم التأثير الاجتماعي والاقتصادي للأنشطة التمويلية التي تقوم بها المجموعة الاوروبية للفحم والفولاذ ، الامر الذي يطالب به البرلمان منذ عدة سنوات .

♦ يعتقد ان التحاليل الشاملة لنجاح اجراءات اعادة البنية التنظيمية التي تحولها المجموعة والبلدان الاعضاء بتبغى ان تدون تطور المنافسة الناجم عن ارتفاع الانتاجية ، وان تشير ايضا الى الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية على المناطق المعنية .

♦ يؤكد من جديد انه من الضروري ان تأخذ الدولات المتعلقة بمستقبل المجموعة الاوروبية للفحم والفولاذ ، بعين الاعتبار تنائف الدراسات التحليلية التي سيتم اعدادها حول فعالية اجراءات المساعدة الانعكاسات

وهكذا يكون البرلمان الاوروبي قد ايد بوضوح الاعمال التقويمية . وقد باشر البرلمان بتشكيل مجموعة عمل لمناقشة النتائج التي حققتها اتفاقية المجموعة الاوروبية للفحم والفولاذ ، وامكانية انهاء هذه الاتفاقية قبل اوانها . وقدمنت اللجنة تقريرا ساندت فيه الى حذما تحليل الفعالية المطلوب ، كما استحسنـت انهاء الاتفاقية قبل اوانها ، وقد شجع فريق الرقابة هذه الفكرة بتقديم تقرير تقويمي اضافي .

الآفاق المستقبلية

يولد تقويم البرامج بوجه عام تخوف وعارضـة المؤسسات والأشخاص الذين ينبعـي عليهم القيام بمثل هذا العمل بحكم وظيفتهم . وهو شعور حتمي ناجم عن تعقيد النظام السياسي والاداري .

بيد ان تجديد الادارة الاوروبية يفتح المجال امام تصحيح بعض النقائص المتعلقة بالمارسات والإجراءات الادارية ويمثل التقويم اداة فعالة لهذا الغرض . وتأمل ان تتمكن محكمة الحسابات الاوروبية من مواجهة هذا التحدى الهائل ، وان تواصل اداء دورها بصفتها الحارس على الاموال العامة ■

تقدير السياسة الاوروبية الخاصة بقطاعي الفحم والفولاذ

حقائق محكمة الحسابات

يعتمد هذا القسم على مثال السياسة الاوروبية الخاصة بقطاعي الفحم والفولاذ ، كما يلخص الوسائل التي انتهـجـها المحكمة لتمهـيد الطريق امام ارساء منهج تقويم البرامج .

ابتكر فريق رقابـي تابع لمحكمة الحسابات سنتي 1985 و 1986 استراتيجية بعيدة المدى تتعلق بكيفية تقويم السياسة الاوروبية في قطاعي الفحم والفولاذ . وقد رفضـت المحكمة في البداية فكرة اجراء مثل هذا التقويم بحجة انه يتسم بطابع جـدـ سيـاسي . وبادر الفريق على اثر ذلك بتقسيم برنامج عمله الاصلي الى اجزاء صـغـيرة ، ثم عرض البرنامج المعدل على المحكمة قصد المصادقة عليه . وقد صـدـقت المحكمة على البرنامج المعدل كل جـزـء على حـدـ . وبهـذا استـفـلـ فـرـيقـ الرـقـابـةـ التـقـليـديـ الذي يـرـكـزـ عـلـىـ التـشـبـثـ بـالـمحـاـورـ الضـيـقـةـ .

ونظـراـ لـقـلـةـ عـدـدـ موـظـفـيـ الرـقـابـةـ وـلـضـيقـ الـوقـتـ ، اقتـصـرـ المـنهـجـ الاسـاسـيـ عـلـىـ فـحـصـ عـدـدـ مـؤـشـراتـ التي يمكنـ انـ يـسـتـخلـصـ منها مجـتمـعـهـ عـدـدـاـ مـنـ الـاسـتـنـتـاجـاتـ الـعـامـةـ حولـ فـعـالـيـةـ اـجـرـاءـاتـ المـجمـوعـةـ الاـورـوبـيـةـ لـلـفـحـمـ وـالـفـوـلـاذـ .

وقد تم في البداية تحـليلـ المـنهـجـ الذي تـسلـكـهـ مـصلـحةـ الفـوـلـاذـ التـابـعةـ للـجـنـةـ فيـ جـمـعـ الـبـيـانـاتـ وـإـدـارـةـ الـمـلـوـعـومـاتـ ، الىـ جـانـبـ عـدـدـ مـنـ الـاـجـرـاءـاتـ التـنـظـيمـيـةـ قـصـدـ استـخـدامـهاـ كـمـؤـشـراتـ عـلـىـ قـدـرـةـ اـدـارـةـ الفـوـلـاذـ عـلـىـ مـعـالـجـةـ الـمـعـطـيـاتـ .ـ وقدـ اـكـتـشـفـ المـرـاقـبـوـنـ انـ جـمـعـ الـمـعـطـيـاتـ الـاـسـاسـيـةـ الـمـتـعـلـقـةـ بـالـاـجـرـاءـاتـ الـرـامـيـةـ الـىـ مـواـجـهـةـ الـازـمـةـ الـتـيـ يـشـهـدـهاـ قـطـاعـ الـفـوـلـاذـ تـقـتـرـ الـتـنـسـيقـ ،ـ كـمـ اـنـهـ لـمـ يـتـمـ تـحـلـيلـ ايـ مـنـ الـشـروـطـ الـتـعـلـقـةـ بـتـحـدـيدـ طـبـيـعـةـ الـمـلـوـعـومـاتـ الـتـيـ تـحـتـاجـهـ الـجـنـةـ بـالـفـعـلـ .ـ وقدـ تـولـيـ فـرـيقـ مـنـ الـخـبـرـاءـ الـخـارـجـيـنـ وـضـعـ الـأـنـمـوذـجـ الـجـمـعـيـ وـالـاـقـتـصـاديـ الـالـيـ لـقـطـاعـ الـفـوـلـاذـ الاـورـوبـيـ وـتـطـوـرـهـ ،ـ بـيـدـ اـنـهـ كـانـ عـلـىـ غـاـيـةـ مـنـ الـتـعـقـيدـ الـفـنـيـ ،ـ حتـىـ اـنـ الـلـجـنـةـ لـمـ تـمـكـنـ مـنـ اـسـتـخـدامـهـ فـيـ عـمـلـهـ الـيـوـمـيـ .ـ وقدـ شـكـ المـرـاقـبـوـنـ فـيـ فـعـالـيـةـ الـبـنـيـةـ التـنـظـيمـيـةـ وـالـاـجـرـاءـاتـ الـلـادـارـةـ الـعـنـيـفـةـ ،ـ وـكـذـلـكـ فـيـ فـعـالـيـةـ نـظـامـ النـصـابـ الـخـاصـ بـصـنـاعـةـ الـفـوـلـاذـ وـبـيـرـنـاـجـ التـشـجـعـ عـلـىـ اـسـتـخـدـامـ الـفـحـمـ الـذـيـ تـنـجـحـ الـمـجـوعـةـ الاـورـوبـيـةـ .ـ وـفـحـصـ المـرـاقـبـوـنـ بـعـدـ ذـلـكـ طـرـيـقـ جـمـعـ الـبـيـانـاتـ وـإـدـارـةـ الـمـلـوـعـومـاتـ وـالـاـجـرـاءـاتـ التـنـظـيمـيـةـ الـخـاصـةـ بـادـارـةـ الـفـحـمـ التـابـعةـ للـجـنـةـ .ـ كـمـ تـولـاـ تـقـوـيمـ بـرـنـاـجـ الـاسـكـانـ الـخـاصـ بـعـمـالـ الـفـوـلـاذـ ،ـ وـاـوـصـواـ بـعـاـ لـذـلـكـ بـمـرـاجـعـهـ الـبـرـنـاـجـ بـأـكـمـلـهـ .ـ

وقد انتهـيـ المـرـاقـبـوـنـ بـعـدـ فـحـصـ نـظـامـ مـراـقبـةـ اـسـعـارـ صـنـاعـةـ الـفـوـلـاذـ فيـ الـبـلـدـانـ الـاعـضـاءـ فيـ الـمـجـوعـةـ الاـورـوبـيـةـ ،ـ الـىـ اـنـهـ لـمـ يـكـنـ لـهـذـاـ النـظـامـ ايـ تـأـثـيرـ عـلـىـ مـؤـشـرـ الـاسـعـارـ .ـ

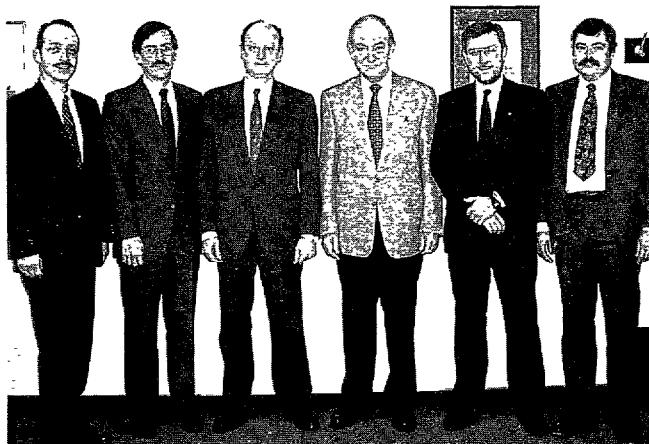
وـمـنـ نـاحـيـةـ اـخـرىـ كـشـفـ فـحـصـ التـبـرـيرـ الـاـقـتـصـاديـ لـدـفـوعـاتـ

وضع خطة استراتيجية للرقابة عن طريق معالجة البيانات آلية من خلال التعاون الدولي

إعداد السيد فرانشيسكو ج دال بوزو، عضو المجلس الدولي للمراقبين التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

آلية للبيانات في كامل منطقة منظمة حلف شمال الأطلسي.

- ♦ تسهيل عملية ادماج المراقبين الجدد، وذلك بتزويدهم بالنظام المعول به في الرقابة على معالجة البيانات آلياً.
- ♦ انشاء مركز مشترك للمعلومات قصد تنمية التبادل المهني داخل المجلس.
- ♦ ارساء نظام آلي لمراقبة تنفيذ الخطة.



التركيبة الدولية للفريق العامل هي المشروع التكنولوجي للمعلومات ل مجلس مراقبى منظمة حلف شمال الأطلسي، وهم من اليسار الى اليمين عوردون لوسي من «الثانو»، وموخائيل بلير من مكتب المحاسبة العامة بالولايات المتحدة الامريكية، وفرانشيسكو دال بورو من «الثانو»، واري قان دار تاميل من محكمة الرقابة البولندية، وكريس كار من المكتب الوطني للرقابة بالملكة المتحدة، ورافائيل رابيني من «الثانو».

مناهج إعداد الخطة : التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة المالية.

وجب في بادئ الامر تقرير ما اذا كان ينبغي تعين مستشار خارجي لوضع خطة العمل، او الاكتفاء بالخبراء الداخليين لإنجاز هذه المهمة.

وقد تم ترجيح الاختيار الثاني نظرا الى ان المستشار الخارجي يحتاج الى وقت طويل للالامام بالمحيط الرقابي للمجلس، ويؤمن المجلس رغم ذلك بان مساهمات الخبراء الخارجيين ضرورية.

التوطئة

يقوم المجلس الدولي للمراقبين التابع لمنظمة حلف شمال الأطلسي بدور المراقب الخارجي لهيئات المنظمة وعلى العمليات التي تتولى انجازها. وتستخدم منظمة حلف شمال الأطلسي بصورة متزايدة الحاسوب لاداء وظائفها المالية والادارية.

ولمواجهة التحديات التي يطرحها العمل الرقابي في محيط آلي، قرر المجلس وضع خطة استراتيجية للرقابة على معالجة البيانات آلياً. وتجدر الاشارة الى انه يتبع مراقبة العوامل الثانية عند اعداد هذه الخطة.

♦ يتكون المجلس من موظفين رقابيين دوليين لهم درجات متفاوتة من الاطلاع على مناهج المعالجة الآلية للبيانات، وهم في الاصل مراقبون من ذوي الكفاءات العالية على المستوى الاداري، ولكن تنقسم الخبرة في مجال معالجة البيانات آلياً وتتولى عضوية المراقبين داخل المجلس عموماً مدة أقصاها ست سنوات.

♦ مارس المجلس في الماضي الرقابة على معالجة البيانات آلياً، غير ان هذا العمل الرقابي لم ينجز في اطار خطة عامة، كما لم يشارك في انجازه جميع موظفي الرقابة.

♦ نظرا لسعة ميدان الرقابة، وقلة عدد المراقبين، لم يكن من العملي تكوين مجموعة تعنى خصيصاً بالرقابة على معالجة البيانات آلياً.

♦ نظرا لتنوع العارقيل، حدّدت مدة التدريب الاولية بثلاثة ايام لا أكثر.

اهداف الخطة

يتمثل الهدف الاساسي لهذه الخطة في وضع منهج وارسال طريقة عمل للرقابة على معالجة البيانات آلياً خلال الفترة الممتدة من 1992 حتى 1996. وتحقيقاً لهذه الغاية تم اتفاق على الاهداف المحددة التالية:

- ♦ وضع عدد ادنى من المعايير المشتركة للرقابة على معالجة البيانات آلياً.
- ♦ ضمان اكتساب موظفي الرقابة لمستوى اساسي من الخبرات في مجال الرقابة المالية على معالجة البيانات آلياً.
- ♦ وضع منهج شامل لمعالجة محاور مماثلة داخل الهيئات المختلفة، وذلك لتطوير العمل الرقابي وضمان تقويم المسائل المتعلقة بالمعالجة.

الصنف الاول: الفحص الولي لانظمة معالجة البيانات آلياً .

تمثل أهداف المرحلة الاولى في التأقلم مع انظمة معالجة البيانات آليا التي تستخدمها الهيئة الخاضعة للرقابة . وتمثل المرحلة الثانية في تطبيق مناهج الرقابة عن طريق معالجة البيانات آليا الدلالة الضرورية لفحص الكشوف المالية وقد تم وضع جملة من القواعد المتعلقة بتنفيذ الصنف الاول من الرقابة . ويهدف « دليل التأقلم مع نظم معالجة البيانات آليا التابعة للهيئة الخاضعة للرقابة » ، الى مساعدة المراقبين على فهم كيفية استخدام الهيئات للحاسوب في انشطتها ، وطريقة إدارة وظائف المعالجة الآلية للبيانات .

أما بالنسبة للمرحلة الثانية فقد تم وضع ثلاث مجموعات من القواعد المتعلقة برقة النظم المالية للهيئات :

- ◆ قواعد تطوير نظام المحاسبة المالية للهيئة ووصفه .
- ◆ قواعد تقويم المراقبات العامة عن طريق معالجة العمليات المالية في محيط يستخدم الحاسوب .
- ◆ قواعد تقويم الرقابة على تطبيقات المعالجة الآلية للعمليات المالية

تحدد القواعد أعلاه المنهج التي ينبغي على المراقبين تطبيقها . وقد صيغت هذه القواعد بحيث يمكن للمراقبين المحترفين الاعتماد عليها وان كانت تنقصهم الخبرة في مجال معالجة البيانات آليا .

ولم يتم من ناحية أخرى استخدام مصطلحات متخصصة جداً في صياغة القواعد والخطة .

ويعتقد المجلس ان تطبيق هذه القواعد من شأنه ان يساعد المراقبين على رفع كفاءتهم في مجال معالجة البيانات آليا وان يدعم ثقتهم في النفس .

الصنف الثاني: استخدام الحاسوب لتطوير الرقابة.

تهدف هذه المرحلة الى تحسيس المراقبين باهمية استخدام الحاسوب بهدف رفع كفاءة عملية الرقابة ودعم فعاليتها . وقد تم وضع جملة من المبادئ لمساعدة المراقبين على تحديد المنهج الممكنة لاستخدام الحاسوب في اطار تطوير عملهم

الصنف الثالث: رقابة الاداء على انظمة معالجة البيانات آليا .

تمثل اهداف عمل المرحلة الثالثة في تقويم مدى تطور انظمة الحاسوب ، وكذلك مدى فعالية عمليات معالجة البيانات آليا ومدى كفاءتها .

وسيتم وضع جملة من القواعد الخاصة بإنجاز هذا الصنف من الاعمال خلال المرحلة الموالية من تنفيذ المشروع الذي ستبدأ في نهاية سنة 1992 . وتتضمن الخطة برنامج تنفيذ المشروع على امتداد الفترة الفاصلة بين 1992 و 1996 ، كما تقدم تفاصيل حول النتائج السنوية المتوقعة . وتسند الاموال الالزامية لتنفيذ الخطة في اطار الخطة العامة الاستراتيجية وطويلة المدى للمجلس .

وقرر المجلس في هذه المرحلة دعوة الاجهزة العليا للرقابة في المملكة المتحدة (المكتب الوطني للرقابة) وهولندا، والولايات المتحدة (مكتب المحاسبة العامة) للمساهمة في هذا المشروع، ذلك ان المجلس والاجهزة العليا للرقابة تتطلع بنفس المهمة، وهي الرقابة على الاموال العامة . وقد وافقت الاجهزة العليا للرقابة الثلاثة التي وجهت اليها الدعوة على المشاركة في هذا المشروع، وكانت مساهماتها فعالة في انجاح تنفيذه

اطوار اعداد الخطة

عقد المجلس مناقشات تمهيدية مع الاجهزة العليا للرقابة المذكورة اعلاه قصد الاتفاق حول نطاق اولويات المشاريع ووضع برنامج الانشطة . وقد زودت الاجهزة العليا للرقابة المجلس بوثائق خاصة بمحور المشروع ، واستخدم المجلس تلك الوثائق لاعداد مشروع خطة معالجة البيانات آليا ، واعتمد كل من المجلس والاجهزة العليا للرقابة عند وضع الخطة والادلة على معايير الرقابة التي وضعتها الانتواسي والمعايير التي تبنيها المجلس . و تم ارسال هذا المشروع الى الاجهزة العليا للرقابة قصد النظر فيه .

واجتمع ممثلو الاجهزة العليا للرقابة وممثلو المجلس خلال شهر فيفري و مارس 1992 ببروكسل قصد مناقشة الخطة ، و الخطوط العريضة للمشروع . وقد كانت هذه اللقاءات التي دام كل منها اسبوعا واحدا فترة من العمل المكثف . و انتهت الاجهزة العليا للرقابة والمجلس مع نهاية اللقاء الثاني بإعداد مشروع الخطة والادلة قصد عرضه على المجلس . وقد صادق المجلس على الوثيقة الخاتمة بصورة رسمية بتاريخ 27 اפרيل 1992 .

فوائد هذا المنهج

اعتبر المجلس هذا المنهج ناجحا لما من فوائد حددها كالتالي

- ◆ طابت الخطة حاجيات المجلس وكانت اهم من ذلك قابلة للتحقيق ، وذلك بفضل استخدام موارد داخلية لادارة المشروع .
- ◆ ضمنت مساهمة الاجهزة العليا للرقابة النوعية الفنية للمشروع ، كما ضمنت عدم اهمال النظر في اي من القضايا الهامة
- ◆ استفادت الاجهزة العليا للرقابة والمجلس من التبادل المهني للمعارف والتجارب .

الاعمال الرقابية التي تنصر على الخطة وقواعد رقابة النظم المالية.

تنص الخطة على ثلاثة أصناف من الرقابة عن طريق معالجة البيانات آليا .

الاستنتاجات

١- ستمكن الخطة من ادماج اعمال الرقابة الالية بصورة ترتيبية وحسب الاولويات ضمن الاعمال الرقابية العادية التي يتولى المجلس انجازها .

٥ - ستمكن الخطة من انشاء جهاز للمعلومات العامة وهي نقطة هامة جدا ، نظرا الى ان منظمة حلف شمال الاطلسي تعمل بنظام تناوب الموظفين .

٦ - ان اخضاع مختلف الهيئات لاختبارات ومناهج رقابة موحدة من شأنه ان يساعد المجلس على انشاء قاعدة بيانات خاصة بالأنظمة الآلية ، ومن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات القيمة على مستوى حلف شمال الاطلسي ■

يمكن استخلاص العديد من الاستنتاجات من المشروع .

١ - يمثل اعداد خطة الرقابة باستخدام الحاسوب الانموذج الامثل لمزايا التعاون الدولي وتبادل الخبرات في ميدان الرقابة .

٢ - تشرح الخطة التي تميز بسهولة التطبيق والتكيف طريقة مراجعة تحديات الرقابة في محيط يستخدم الحاسوب بأسلوب منهجي .

٣ - ستساعد القواعد المجلس على انجاز رقابة آلية تشم بالشمول والمصداقية ، نظرا لسهولة تطبيق تلك المبادئ ، وبساطة المصطلحات التي صيغت فيها ودقتها .



أمضى الفريق المكلف باعداد المشروع عدة ساعات في مراجعة الوثائققصد اعداد خطة - اسراره لمعالجة البيانات آليا . ويرأس السيد فراستيسكو دال سورو في هذه الصورة حصه عمل حمحت الفريق في بروكسل

ندوة الاوروسي حول الرقابة على الخصصة

إعداد جيم مارشال ، مدير بالمكتب الوطني للرقابة بالمملكة المتحدة

وتناول ممثلو الاجهزة العليا للرقابة عملهم من ثلاثة زوايا. فقد بادروا في البداية بفحص المعلومات الاساسية المتعلقة بعمليات الخصخصة الجارية، والتي تم استخلاصها من الاجوبة عن استلة الاستبيان، وانتقلوا في مرحلة ثانية الى تحليل تلك المعطلات قصد تحديد المظاهر المختلفة لعملية الخصخصة والاطلاع على النماذج والمناهج المتقدمة التي تتبعها مختلف البلدان. وانكبوا في النهاية على دراسة اجراءات الرقابة، وتحليل المناهج المختلفة والمواضيع الرئيسية والمارسات الايجابية والسلبية التي كشفت عنها الرقابة على عملية الخصخصة في البلدان المشاركة في اللقاء. وقد تولى ممثلو الاجهزة العليا للرقابة في اوروبا وممثلو الاجهزة الاجنبية بما في ذلك الهيئات المركزية للخصوصية والقطاع الخاص إلى جانب ذلك ، القاء سلسلة من المحاضرات. وابرز المحاضرون التحديات المتقدمة التي تواجهها الحكومات في مجال الخصخصة والتي يلاقتها المراقبون خلال فحص نتائج هذه العملية.



الدكتورة كفافوسلافا كورينكوفا رئيسة الجهاز الاعلى للرقابة في الجمهورية الفيدرالية السوفياتية والسلوفاكية التي ستصفت لقاء الاوروسي حول الرعایة على عملية الخصخصة بمعنى كلية البرخت بالمسارين في اللقاء وظهور الى جانب الدكتورة كورينكوفا ممثل الملكه المتحده التي ساهمت في رعايه اللقاء وانطالها بصفته رئيسا لمطبخ الاوروسي

من المواضيع التي ستتم مناقشتها خلال مؤتمر الاوروسي الذي سينعقد بمدينة ستوكهولم في السويد خلال شهر جوان ١٩٩٣ . موضوع الوظائف المتغيرة للدولة ، ودور المراقب المالي مع إيلاء اهمية بالغة للخصوصية. وقد دعيت الاجهزة العليا للرقابة المالية في كل من الجمهورية الفيدرالية التشيكية والسلوفاكية والمملكة المتحدة الى تنظيم لقاء خاص باعضاء منظمة الاوروسي قصد فحص المسائل الآنية المتعلقة بالرقابة على عملية الخصخصة في اوروبا واعداد تقرير حول نتائج اللقاء يرفع الى المؤتمر حتى تكون المناقشات بناءة ومبنة على معلومات صحيحة.

وقد احتضنت مدينة براغ يومي ٥ و ٦ ابريل ١٩٩٢ هذا اللقاء الذي حضره ممثلون عن حوالي ثلثين جهازا اعلى للرقابة وعن عدد من المنظمات. وصرحت الدكتورة " كفافوسلافا كورينكوفا " وزيرة الرقابة في الحكومة الفيدرالية التشيكية والسلوفاكية في الكلمة التي القتها للترحيب بممثلي اجهزة الرقابة وبضيوف اللقاء ان وفرة عدد المشاركين دليل على الاهمية البالغة للخصوصية وعلى اهمية الرقابة المالية عليها. وقد شكل هذا اللقاء منبرا ملائما لتبادل المعلومات المتعلقة بالتغييرات الجوهرية التي تشهد لها الاقتصادات الاوروبية وعبرت الدكتورة " كورينكوفا " عن سرورها بانعقاد اللقاء في الجمهورية الفيدرالية ، هذا البلد الذي انخرط منذ سنتين خلت في السير على مسالك جديدة. وتقدم السير جون بورن المحاسب والمراقب العام للمملكة المتحدة ، والدكتور " غيسابي كاربوني " رئيس محكمة المراقبين بابيطاليا ورئيس الاوروسي بالشكر للدكتورة " كورينكوفا " علي حرارة ترحابها بالمشاركين.

نتائج الاستبيان توجه المناقشات

دعى اعضاء منظمة الاوروسي في اطار الاعداد لقاء الى الاجابة عن استبيان مفصل يرمي الى جمع المعلومات الاساسية حول نطاق للخصوصية التي يشهدها اقتصاد كل من البلدان الاعضاء ، وحول انعكاساتها بالنسبة للدولة وللجهاز الاعلى للرقابة. وقد تمت الى حد الان الاجابة عن اثنين وعشرين استبيانا.

الاستنتاجات والتوصيات

أكَّد المشاركون تلخِّصاً للمناقشات أنَّ عملية الخوْصَسَة ساهمت بالفعل في تقارب البلدان الأعضاء في منظمة الأوروسي، إذ إنَّها وضعت البلدان المعنية أمام الصعوبات نفسها وطرحت إمامها الفرص نفسها. ومُهِمَا اختلفت أساليب الخوْصَسَة من بلد إلى آخر، يتبغى في النهاية أن يُسِّير البرنامج على الوجه الأمثل. وبينما على ذلك، فإذا كانت بعض البلدان ترمي إلى الارساع بخوْصَسَة المؤسسات مثلاً هو الشأن في أوروبا الوسطى والشرقية، فإنه يتبعي التعميل باعتماد تلك العملية لأنَّ من شأن أي تأخير أن يعوق ارساء اقتصاد السوق. وبقت الاشارة في النهاية إلى أنَّ عدِيد النفقات التي تعزى إحياناً إلى عملية الخوْصَسَة ناجمة في الواقع عن كلفة التغيير البيكلي نطاق واسع وعن تطور المحيط، وأنَّه من الاجحاف أن تتحمل تلك النفقات على حساب الخوْصَسَة.

ومن المتوقع أن يوصي المشاركون في اللقاء بمناقشة المواضيع التالية خلال المؤتمر الثاني للأوروسي:

♦ أهمية الدور الذي تلعبه الأجهزة العليا للرقابة المالية في الاستفادة من التجارب السابقة، بما يعود بالنفع على سير عمليات البيع في المستقبل.
♦ يتبعي على الأجهزة العليا للرقابة المالية أن تدلّي برأي مستقل يركّز أساساً على مدى مطابقة إداء المؤسسة للاهداف المنصوص عليها بقطع النظر عمّا إذا تم تشاركيها قبل عملية البيع أو بعدها.

♦ يتبعي أن تتبادل الأجهزة العليا للرقابة الخبرات، الأمر الذي يساهم فعلياً في وضع جملة من التوجيهات يمكن تطبيقها عند ادماج المؤسسات في القطاع الخاص مستقبلاً.

♦ يوفر المؤتمر الثاني للأوروسي "فرصة للتعاون الفعلي يمكن أن تساعد الأجهزة العليا للرقابة المالية في مجال الرقابة على عملية الخوْصَسَة، وكذلك على تطوير موقف موحد فيما يتعلق بمعايير الرقابة ومناهجها.

♦ أعرب المشاركون في اللقاء عن تقديرهم لعمل الوزارة الفدرالية للرقابة، التي قامت بعمل ممتاز في إعداد هذا الحدث الهام. وقد وفر الاستقبال الحار الذي حظي به المشاركون مناخاً مثالياً لانعقاد اللقاء وربط علاقات بناءة بين ممثلي الأجهزة العليا للرقابة.

وأكَّد المشاركون في ختام اللقاء استفادةهم من جلسات العمل الحاسيسية والجدية التي تواصلت يومين كما أجمعوا على حصول تقدّم فيما يتصل بتحديد مناهج موحدة في هذا القطاع الوعر.

للحصول على معلومات إضافية فيما يتبعي بمُؤتمر "الأوروسي" يمكنكم الاتصال بالمحرر بالمكتب الوطني للرقابة BP Road Victoria

■ London SW1W 9SP England

مكَّن اللقاء من احصاء جملة من الفوارق بين مناهج الخوْصَسَة المتّبعة في بلدان أوروبا الشرقية والوسطى والغربية، خاصةً تلك المتعلقة بخوْصَسَة المؤسسات وإدماجها في نظام سوق قائم بالفعل مثلاً هو الشأن في أوروبا الغربية، أو خوْصَسَة المؤسسات بهدف إدماجها في نظام سوق بقصد التشكّل، مثلاً هو الامر في أوروبا الوسطى والشرقية. وقد كشف اللقاء أيضاً عن وجود عدد من الفوارق داخل هذه المناطق الجغرافية ذاتها. ومن بين هذه المباينات الامثلة التالية

1) اختلاف طرق استخدام سندات الأسهم في بولونيا بالمقارنة مع الطرق المعتمل بها في الجمهورية الفيدرالية التشيكية والسلوفاكية.

2) بطئ إجراءات الخوْصَسَة المتّبعة في هولندا والذريوح بالمقارنة مع سرعة نسق التفوت في المؤسسات العامة في فرنسا والمملكة المتحدة. ومن حيث الكلمة، نجد أنَّ اغلبية حالات الخوْصَسَة تمت في أوروبا الوسطى والشرقية، ويتعلّق الامر في اغلبية الحالات بالمؤسسات الصغرى المختصة في البيع بالتفصيل، كما اعتبرت عملية التفوّت عاملاً أساسياً لارسال اقتصاد السوق.

اما فيما يتعلق بقيمة هذه ال碧وعات فقد انعكس الوضع تماماً، ذلك أنَّ اغلب المؤسسات التي الحقت بالقطاع الخاص والتي فاقت قيمتها مليون دولار أمريكي، توجد داخل اقتصادات السوق الثابتة في أوروبا الغربية.

وابرز المشاركون في اللقاء الصعوبات التي تواجهها حكومات كافَّة بلدان أوروبا الشرقية في مجال الخوْصَسَة. ومن الامثلة على ذلك

1) كيفية تقويم إداء مؤسسة ما، حينما تقتضي سياستها المحاسبية غالباً مراجعة جذرية، قصد ملاءمتها مع المقاييس المعتمل بها في القطاع الخاص أو حينما تشهد الأسواق والاقتصاد ذاته تغيرات سريعة.

2) كافية ضمان المنافسة الحرة والشاملة عند التفوّت في المؤسسات قصد الحصول على سعر بيع جيد.

"تساهمت عملية الخوْصَسَة في تقارب البلدان الأعضاء في منظمة الأوروسي إذ وضعتها إمام نفس الصعوبات وطرحت إمامها نفس الفرص"

واهتمَّ المشاركون في اللقاء فيما بعد بدراسة التحدّيات التي تواجهها الأجهزة العليا للرقابة عند اجراء الرقابة المالية على عملية الخوْصَسَة. ويتعلّق هذه التحدّيات أساساً بحدثة التغييرات الجارية وتعقيدها وسرعة نسقها ووفرة عددها. وقد اشار بعض المشاركون كذلك إلى مسألة غياب الاهداف المحددة للدولة أو إلى الطبيعة المتناقضة لتلك الاهداف في حال تحديدها، كان تحرص الحكومة مثلاً على اتمام عملية البيع في اقرب تعترض الأجهزة العليا للرقابة المالية المكلفة بفحص الطرق المنتهجة في تقويم المؤسسات، وبايداء النظر في تلك الطرق دون ان تتوفر لديها

الإتحاد الدولي لإدارة الأموال العامة

المؤتمر الدولي الثالث حول التطورات الأخيرة في مجال إدارة الأموال العامة



السيد اخطبو ساساري لورادا المراقب العام لجمهورية بوليفيا، (على اليمين) سلم حلال مؤتمر مناصب
الحايره الدولي الدولي اوسكار فارغاس بريسو للمسؤولية والاسعافية في مجال ادارة الاموال العامة ، من السيد موريبيمار
اسپيرو، رئيس الاتحاد الدولي لإدارة الاموال العامة، مدبرها لغاية والجهود العمالية التي بذلها طيلة هذه
نوله منصب المراقب العام وذلك من سنة 1982 الى سنة 1992 . وقد تم تنصيب حبوبه من
القانون الذي ينص على اسهام الادارة المالية، والمساهمة والرعاية على الاموال العامة في بوليفيا وبعد هذا
القانون اسودها بعدى به بالنسبة للبلدان الأخرى في خصع ارخاء العالم
وسط هذه الحايره -كري الحرار الراحل اوسكار فارغاس بريسو، المراقب العام الاسيو سمبوره
البرو

التقى عدد من ممثلي بلدان أمريكا اللاتينية والوسطى وبلدان الكاريبي، إلى جانب مشاركين من البلدان الآسيوية والأوروبية بمدينة مبامي بفلوريدا من ٦ إلى ٨ افريل ١٩٩٢، لمناقشة موضوع "توحيد نظم ادارة الاموال العامة على الصعيدين الوطني والعالمي" وقد انعقد المؤتمر تحت رعاية الاتحاد الدولي لإدارة الاموال العامة، ومنظمة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي للجهاز العليا للرقابة المالية والمحاسبة، والجامعة الدولية لفلوريدا، ومعهد المحاسبة، والجمعية الأمريكية للمحاسبة، والجمعية الأمريكية الإيبيرية للموازنة العامة، والمجموعة الأمريكية للادارة العامة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية

وتحمّلت المحاضرات حول جملة من المواضيع المتعددة وركّزت بالخصوص على حاجة كافة بلدان العالم إلى تبني انظمة متكاملة في مجال الادارة المالية ، والى وضع استراتيجيات لتطوير المسائلة، والرقابة على مشاريع تقديم المساعدات والتصدّي لظاهرة الفساد والغش وتحديد دور المراقبين ومعايير الرقابة، وتكون المراقبين وغيرهم من المختصين في مجال ادارة الاموال وتطبيق الاسلوب الاحصائي في تقويم البرامج الحكومية. وقد مكنت مجموعات النقاش غير الرسمي المشاركون كذلك من تبادل الافكار واللاحظات والخبرات.



المشاركون في مؤتمر الاتحاد الدولي لإدارة الأموال العامة المعقد حلال شهر اغسطس وهم من المسار الى اليمن
السيد عوادجو سونوي احمد المراقب العام لمغارعوا والسيد محمد مصر
احسان المراقب العام للبنادسين، والسيد سمير حربتا ابون ريس ساره
الاسوف بروماسيا، والسدده ساريا -الى روزاريو ساساري -ى ساراس سليم
محكمه الحسابات ناصر حسبي والسيد اخطبو ساساري لورادا المراقب العام
بوليفيا، والسيد سويني - ماريان ثورن المراقب العام للهندوراس

نبذة عن مكتب الرقابة بمملكة التونغا .

بقلم السيد بوهيفاتو اوناتوا، المراقب العام لمملكة التونغا.

ومن السمات المميزة لخطة المراقب العام، ان الجهاز الاعلى للرقابة يقوم في الواقع بوظيفة المراقب الداخلي الاساسي للحكومة، وليس مجرد جهاز يعمل لفائدة السلطة التشريعية. وتتولى الحكومة او بعبارة اخرى السلطة التنفيذية، تعيين المراقب العام، كما يمكن لها عزله بتوصية من الوزير الاول. ويرفع المراقب العام تقاريره مباشرة الى الوزير الاول، الذي يتولى بدوره احالتها الى المجلس الملكي الخاص والى البرلمان.

ان ما يتصف به مكتب الرقابة من عدم استقلالية في الظاهر، لم يؤثر من الناحية التطبيقية على اداء المهام الرقابية، كما لم يكن لها في الماضي اي اثر على موضوعية المراقب.

صلحيات المكتب

يتولى المراقب العام تقديم تقرير سنوي حول الحسابات العامة ، وابراز ما اذا كانت تقدم بالفعل معلومات دقيقة وفقا للسياسات المحاسبية الحكومية المعترف بها. ويحول للجهاز الاعلى للرقابة عند اداء هذه المهمة القيام بالفحوص والتحقيقات الضرورية لاستكمال التقرير. وينبغي على المراقب العام عند اعداد التقرير الموجه الى الوزير الاول ان يبرز :

- ♦ ما اذا كانت الحسابات سلية، وما اذا كانت الاموال العامة مدرجة بالفعل في الحسابات.
 - ♦ ماذا كانت هناك سجلات محاسبية صحيحة، وماذا كانت الاحكام والتراطيب العмوم بها مطابقة للقوانين سارية المفعول.
 - ♦ ماذا تم صرف الاموال بهذه تحقيق الغايات التي خصصت من اجلها وماذا راعت هذه النفقات مقاييس الاقتصاد والكافاءة.
 - ♦ ماذا تم وضع مناهج ملائمة لراقبة الانفاق على مشاريع التنمية ولاعداد التقارير المتعلقة بها.
- ويحول للمراقب العام ايضا ان يرفع تقريرا خاصا الى الوزير الاول حول اي مسألة عاجلة او طارئة لا تحتمل التأجيل حتى موعد تقديم التقرير السنوي .

تضم التونغا 200 جزيرة تقتد من الشمال الى الجنوب في سلسلتين شبه موازيتين وتنطوي 360 000 كلم² من المحيط الهادئ. وليس هناك سوى 45 جزيرة آهلة من بين هذه المجموعة تسمى اكبرها تونغا تاتابو، توجد بها عاصمة المملكة وتضم حوالي ثلثي سكانها.

الدّكورة

تعد سلطنة التونغا مملكة دستورية ذات حكم وراثي، تنتمي الى " الكونمنولث " بصفتها دولة مستقلة منذ 4 جوان 1970 . ويعود تاريخ ظهور دستورها الى سنة 1875 . وت تكون السلطة التنفيذية من الملك و مجلسه الخاص الذي يتالف من حكومة يرأسها وزير اول. ولسلطنة كذلك برلمان تشريعي يجتمع مرة في السنة على الاقل. ويتحول للمجلس الخاص في حال عدم انعقاد البرلمان سن القوانين التي ينبغي ان يصادق عليها البرلمان في جلسته المقبلة. ويكون النظام القضائي من محكمة الاستئناف والمحكمة العليا ومحاكم الصلح، والمحكمة العقارية.

تاريخ مكتب الرقابة وبنيته

شهد مكتب الرقابة على امتداد العقود الاخيرة سلسلة من التغيرات. وقد كان المراقب العام قبل سنة 1938، عضوا في المجلس الخاص وفي البرلمان، كما كان يقوم بدور اساسي في مجال السياسة المالية. وفي سنة 1938 تم بعث خطة مراقب الحكومة لتعويض وظيفة المراقب العام. وتم في ذلك الوقت تفويض العديد من مهام مراقب الحكومة، مثل مسؤولية التثبت من سلامة الممارسات المالية داخل الوزارات، والرقابة المستقلة على الحسابات العامة، الى الموظفين التابعين له. وصادقت الحكومة في نهاية سنة 1984 على قانون الرقابة العامة الذي ينص على عودة خطة المراقب العام . ويحدد القانون حاليا شروط تعيين المراقب العام وصلاحياته ومهامه. ويقتضي ان يكون محاسبا محفزا او معترفا به .

إلى جزئين قسم خاص بالمحاسبة وأخر بالرقابة، لحل هذه المشكلة.
وبنفي على المرشحين اجتياز اختبار في مادة المحاسبة، ويمكن لهم في
صورة النجاح متابعة ، أما في حال الاخفاق، يتبع المرشحون
برنامج المحاسبة قبل الشروع في دروس برنامج الرقابة .

منظمة الاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة لدول جنوب المحيط الهادئي (سباسي)

يشغل المراقب العام منذ سنة 1988 منصب الامين العام لمنظمة
الاجهزة العليا للرقابة المالية لدول جنوب المحيط الهادئي (السباسي) وهي
مجموعة عمل اقليمية تابعة لمنظمة الانتساوي. وقد عُوِضَت هذه المنظمة
مجموعة العمل السابقة التي كانت تعرف بمجموعة رؤساء مكاتب الرقابة
ببلدان جنوب المحيط الهادئي.

آفاق المكتب

حدَّ المكتب في إطار التخطيط المستقبل جملة من الأهداف
الأساسية بالنسبة للسنوات الخمس المقبلة وهي :

- ◆ تطبيق مقاييس صارمة للرقابة المالية
- ◆ توفير الموارد اللازمة للرقابة على مردود اتفاق الاموال
- ◆ رفع كفاءة الاقتصاد خلال كافة مراحل العمل ■

وياستثناء الاحكام التي تنص عليها التشريعات الخاصة، للمراقب
 العام ان يطلع على جميع المعلومات الضرورية لتحقيق اهداف الجهاز
 الاعلى للرقابة .

وقد اتخذ مكتب الرقابة حاليا من المعايير الصادرة عن منظمة
 « الانتساوي » مبادئ أساسية يسير عليها .

تعيين الموظفين والتدريب

يتربَّك مكتب الرقابة حاليا من 35 موظفاً موزعين على ادارتين،
تهتم الاولى بالعمليات الرقابية والثانية بالصالح الاداري. وتمثل العمليات
الرقابية الجزء الاساسي من عمل الجهاز كما تشغّل نسبة 85% من
مجموع الموظفين. وتدعُم الصالح الاداري عمل ادارة الرقابة .
ويشكّل الجهاز الاعلى للرقابة والبلد عموماً، من نقص التدريب في
مجال المحاسبة. ويوجَد اهم مركز اقليمي للتدريب بمدينة فيجي في
نيوزيلاندا، وفي استراليا. بيد ان الحكومة بادرت هذه السنة بوضع
برنامج لتدريس المحاسبة ينتهي بنيل شهادة في هذا الميدان، وينتمي
المراقب العام الى اعضاء المجلس الاستشاري المسؤول عن هذا البرنامج
التدريسي. ومن المشاكل المتصلة بعملية التكوين الحاجة المستمرة الى
التدريب .

البرنامج المتعلق بالرقابة. وقد نتج هذا الوضع عن السياسة
الحكومية المتمثلة في تكين الموظفين المساعدين من التنقل بحرية بين
الصالح المختلفة، ومن الارتفاع خاصة الى مستوى الوظائف المتوسطة
بالاعتماد على مقياس الاقمية فقط. وقد تم وضع برنامج تدريس ينقسم

منشـورات جـديـدة

وفضلاً عن ذلك، فإن المجموعات المكثفة بالقيام بمثل هذه الدراسات وتقدير الحاجات المتعلقة بالموظفين، كثيراً ما تتضمن الخبرة والتنظيم اللازمين لإنجاز المهام الملكة إليها. ومن ناحية أخرى فإنه لا يمكن الاعتماد على المناهج والأساليب المعمول بها، كما لم يتم التقيد بالمستلزمات الأساسية لأسلوب العينات الاحصائية، الامر الذي أدى إلى نتائج غير قياسية. وكانت الإحال كذلك مبالغ فيها بدون سبب مقنع، كما أن الساعات المخصصة للعمل لم تحدد بدقة الكاملة، ولم يتم اخضاع مقياس تقييم العمل للأختبار المعمق. وبالرغم من ضبط الحاجيات من الموظفين وفقاً لحجم العمل المتزايد في العديد الحالات، فإنه لم يتم الالتفات إلى الحد من عدد الموظفين عند تقلص حجم الشفاعة. وينبغي في هذا العصر الذي اتسعت فيه الاموال العامة إلى بعد حد أن يتم اتخاذ إجراءات ملائمة فيها يتعلق بالموظفين، إذا ما رأىت السلطة التنفيذية أن تنجز المهام التي أوكلها إليها القانون بكفاءة. ويمكن أن يصبح هذا التأليف إداة عمل هامة بالنسبة للعاملين في قطاع الرقابة الحكومية والإدارة العامة. ويمكن الحصول على هذا التأليف الصادر باللغة الالمانية محاناً من العنوان التالي:

Bundesrechnungshof, Referat Pr/ int, post fach 100433 , D -
6000 Frankfurt am Main Federal Republic of Germany

◆ ◆ ◆ ◆

• 4 •

٦٠ يستخدم مكتب المحاسبة العامة في الولايات المتحدة في إطار عمله عدة مناهج متعددة، ويقوم باصدار ادلة دورية توزع على موظفيه في شكل وثائق لنقل المنهجيات والتوجيهات الفنية، وأخرها الوثيقة الصادرة عن قسم تقويم البرامج والمنهجية التابع لمكتب المحاسبة العامة حوا، "استخدام العينات الاحصائية".

وتغطي هذه الوثيقة السابقة الصادرة سنة 1986 حول استخدام العينات الاحصائية وتعوّضها.

واعترافاً بـان اسلوب العينات الاحصائية يمكن ان يشكل عنصراً اساسياً في وضع تصور للعمل الرقابي وفي التخطيط له، وكذلك في عملية التقويم، اصدر مكتب الحاسبة العامة هذه الوثيقة بهدف مساعدة الاداريين، والمكلفين بعملية التقويم على الالام اكثراً بموضوع استخدام العينات الاحصائية، والدور الذي يمكن ان يلعبه هذا الاسلوب في وضع تصور العمل الرقابي واجازته.

• تعرف الحكومات أكثر فأكثر بأهمية رقابة الفعالية والكفاءة، ويشهد المحيط السياسي المتغير الذي يعيش طلوراً مطرباً، ظهور قوانين جديدة في مجال الرقابة الحكومية، كما تجري مراجعة القوانين القائمة وتعديلها.

وقد تناول التاليف العديد من المواضيع حول نطاق الرقابة المالية وأطار المساءلة، وطبيعة الأنشطة الرقابية، والنطاق الذي تشمله التقارير، وقانون الممارسة، ومسألة الاستقلالية، والعلاقة بين جهاز الرقابة والبرلمان، وتمويل الأنشطة الرقابية، والموارد البشرية، والحصول على المعلومات.

ويمكن الحصول على النسخ المتوفرة باللغة الانكليزية من المعهد القانوني المحاسن العامة، والمالة المحمد بالعنوان التالي: Robert 3

Street , London W C 2 N 6BH United Kingdom

ويبلغ ثمن النسخة الاولى 25 جنيه استرليني، ويقدر سعر كل نسخة اضافية بـ 12,50 جنيه استرليني.

٤٠ نشر رئيس المحكمة الفيدرالية للرقابة المالية أخيراً بصفته
المندوب الفيدرالي للرقابة على الكفاءة في الوظيفة العامة، دراسة شاملة
حول "الثغرات النموذجية في تقويم الحاجات فيما يتعلق بالموظفين في
المبنيات الفيدرالية.

ويعد التاليف ثمرة تقويم سلسلة من التقارير وجملة من الاستنتاجات التي اصدرتها محكمة الحسابات الفيدرالية في اطار الاعمال الرقابية التي تولت انجازها على امتداد السنوات الـ 15 المتقدمة.

وقد قام المؤلف في هذا الدليل الرقابي بتحديد الحاجات المختلفة فيما يتعلق بالموظفين وتحليلها تحليلاً صافياً، وإبراز النواقص المتواترة، وتقديم التوصيات الازمة لاصلاح الفئران. وتشير الدراسة الى ان الهيئات والوزارات الفيدرالية غالباً ما تستخدم مناهج غير ملائمة لتقويم الحاجات من الموظفين.

انفاق الاموال رغبة منه في اقامة الدليل على " ان جمع ادلة الاثبات وتقويمها من المراحل الاساسية في العمل الرقابي ". وتقدم الدراسة التي اعدها د.م بارنس، بعنوان " ادلة الاثبات في الرقابة على مردود انفاق الاموال " تناول عمل الجموعة المكثفة بالبحث. وشملت المحاور التي تناولها البحث وناقشتها الدراسة تقديم تعريف لادلة الاثبات وللمعايير المتعلقة بها ولمفاهيمها الاساسية. وتلا هذا التعريف عرض حول الاطار النظري لادلة الاثبات في الرقابة على مردود انفاق الاموال تضمن بالخصوص استعراض انموذج منطقى وامثلة على تطبيق هذا الانموذج. وقد تم التطرق ايضا الى موضوع الكفاية الازمة لادلة الاثبات، واصناف الادلة ومصادرها، ومسألة تقويم هذه الادلة. وتتناول الفصل المتعلق باستخدام ادلة الاثبات خلال مختلف مراحل الرقابة على مردود انفاق الاموال في الرقابة البرلمانية الفيدرالية والاقليمية، والرقابة على الشركات الحكومية، والرقابة البلدية وغير البرلمانية، والرقابة الداخلية، والتوكيل الرقابي خارج الكندا.

ودعا المؤلف في النهاية اهل الخبرة الى فحص المفاهيم التي عرضتها الدراسة واختبارها، مفترحا عليهم التفكير في وضع توجيهات او معايير خاصة لاستخدام ادلة الاثبات في الرقابة على الرقابة على مردود انفاق الاموال.

ويتميز النص بحسن التنظيم والوضوح، بحيث تسهل متابعة الافكار الاساسية التي يعرضها التأليف. وقد تم الاستشهاد بالعديد من الامثلة لوصف طريقة تطبيق الافكار والمفاهيم المطروحة فضلا عن الجداول المؤيدة للعرض.

ويبلغ ثمن النسخة الواحدة من الكتاب الصادر باللغتين الانجليزية والفرنسية 35 دولار كنديا ويمكن الحصول عليه من العنوان التالي:
Institut Canadien des Comptables Agrées 150 rue Bloor
■ ouest , Toronto , Canada , M5 2 Y 2

وتتوفر الوثيقة عددا كافيا من المعلومات الاساسية حول مفاهيم العينات الاحصائية ومنهاجا الامر الذي يمكن الموظفين من 1) تحديد الاعمال التي يمكن ان تستفيد من استخدام اسلوب العينات الاحصائية. 2) تحديد زمن الاستعانته بخبرفي مجال استخدام العينات الاحصائية. 3) العمل بمساعدة الخبر قصد وضع خطة سبر العينات وتنفيذها. وتتناول المحاور المفاهيم الاساسية وخطوة تصنيف العينات، ومناهج الانتقاء والتقويم، مناهج التقويم الاساسية، ومناهج التقويم المتقدمة، واستخدام اسلوب العينات الاحصائية في المحيط الرقابي، ومناهج الانتقاء الا وجمع البيانات المعلقة باستخدام اسلوب العينات الاحصائية الامر الذي ادى الى نتائج غير قياسية. وكانت الاجال كذلك مبالغ فيها بدون سبب مقنع، كما ان الساعات المخصصة للعمل لم تحدد بالدقة الكاملة، ولم يتم اخضاع مقياس تقويم العمل للاختبار المعمق. وبالرغم من ضبط الحاجيات من الموظفين وفقا لحجم العمل المتزايد في عديد الحالات، فإنه لم يتم البتة الحد من عدد الموظفين عند تقلص حجم النشاط. وينبغي في هذا العصر الذي اتسعت فيه الاموال العامة الى ابعد حد ان يتم اتخاذ اجراءات ملائمة فيها يتعلق بالموظفين، اذا ما ارادت السلطة التنفيذية ان تنجذب المهام التي اوكلها اليها القانون بكفاءة. ويمكن ان يصبح هذا التأليف اداة عمل هامة بالنسبة للعاملين في قطاع الرقابة الحكومية والادارة العامة.

ويمكن الحصول على هذا التأليف الصادر باللغة الالمانية مجانا من العنوان التالي.

U.S. General Accounting Office, 441 G Street, N.W.,
Room 7806, Washington, D.C. 20548, U.S.A.



♦ نشر المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين نتائج بحث حول فحص طريقة تأويل المقاييس المتعلقة بادلة الاثبات في الرقابة على مردود

أخبار الآلة وساي

اللقاء التدريسي الإقليمي الذي نظمته الامم المتحدة بالتعاون مع الانتوساي حول الرقابة باستخدام الحاسوب

المتوفرة، والتجهيزات، واجراءات الاقتناء، ومستلزمات التدريب، و المصادر التسويقية المساعدة الفنية.

وقد حضر هذا اللقاء 30 مشاركا من 25 بلداً ناماً و 5 بلدان متقدمة، إلى جانب ممثلين عن البنك الأفريقي للتنمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة التربية والثقافة والعلوم التابعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية والصناعة.

وترمي عملية التكوين التطبيقي باستخدام بعض الأجهزة الآلية المتقدمة، إلى زيادة الوعي باهامية المساعدة التي يمكن ان يقدمها الحاسوب الميكروي للمراقبين. وقام المشاركون باستخدام الحاسوب لوضع برنامج الرقابة على الأجر ومجموعة من الجداول الرقابية. وقد تمكنوا كذلك من وضع عدة خطوات ووصلها بالراجع التي تم اعدادها باستخدام برامجيات الـ Wordperfect والـ Pro-Quattro الشبيهة.

برنامجه لوتس 12.3 . Lotus

وقام المشاركون إلى جانب ذلك باستخدام برنامج الاستخلاص والتحليل التفاعلي للبيانات لجلب ملف أحد المصارف، وفحصه وفيه رسم بعض البيانات الاصافية ووصلها بالملف، مثل اسماء بعض الحرفاء وعناوينهم» وجمع الحقول.

وتعرف المشاركون فضلاً عن ذلك على العديد من المنهج المستخدمة في تقويم مصداقية البيانات المخزنة في الحاسوب. وقاموا باستخدام برنامج الـ Pro-Quattro لإنجاز الاختبارات الرمزية والاتصالية.

وشملت الاختبارات الرمزية 1) اختبار توفر البيانات او غيابها. 2) تحديد ما اذا كان تصنيف البيانات ايجابيا او ترقيميما. 3) تحديد ما اذا كانت البيانات ايجابية ام سلبية. 4) ما اذا كانت البيانات مصنفة داخل مساحة محددة.

وقد شملت الاختبارات المشروطة العلاقة بين عنصرين او اكثر من عناصر البيانات مثل سنوات العمل بالنسبة لموظفي ما وعدد ساعات العمل التي تمت بها.

وشملت التقنيات الآلية المستخدمة لإنجاز هذه الاختبارات ما يلي ◆ التصنيف الاحادي ومتعدد الاعمدة

◆ إعادة حساب الصيغ

◆ جداول الصلة المشتركة لفحص الحسابات متعددة الحقول

◆ اختبار المسار المنطقي.

انعقد اللقاء التدريسي الإقليمي الذي نظمته الامم المتحدة حول الرقابة باستخدام الحاسوب في البلدان النامية بمدينة فينا بالنمسا من 27 مايو الى 4 يونيو 1992. وقد كان اللقاء العاشر في سلسلة اللقاءات الإقليمية التي نظمها قسم الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع المنظمة الدولية للجهاز العلوي للرقابة المالية (الانتوساي) وقد دأب قسم الأمم المتحدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على تنظيم انشطة متنوعة ترمي إلى مساعدة الدول النامية على تدعيم نظم ادارة الاموال العامة الخاصة بها .وفي اطار هذه الامثلية يتولى قسم الأمم المتحدة عادة بالتعاون مع منظمة الانتوساي تنظيم لقاءات إقليمية حول الرقابة الحكومية مرّة كل سنتين. وقد انعقدت على امتداد العشرين المنقضيتين، تسعة لقاءات تمحورت حول مواضيع متنوعة ذات اهتمام مشترك مثل الرقابة على المؤسسات العامة، والرقابة على الاشغال العامة، والرقابة على الاداء والرقابة الشاملة ومبادئ الرقابة، ونظم الرقابة على الادارة الداخلية والرقابة على مشاريع التنمية الكبرى، وتطبيق معايير الرقابة الحكومية. فضلاً عن المحاسبة والرقابة على برامج المساعدات الخارجية. وقد كان موضوع آخر لقاء الرقابة باستخدام الحاسوب .

التأكيد على الاعمال التطبيقية

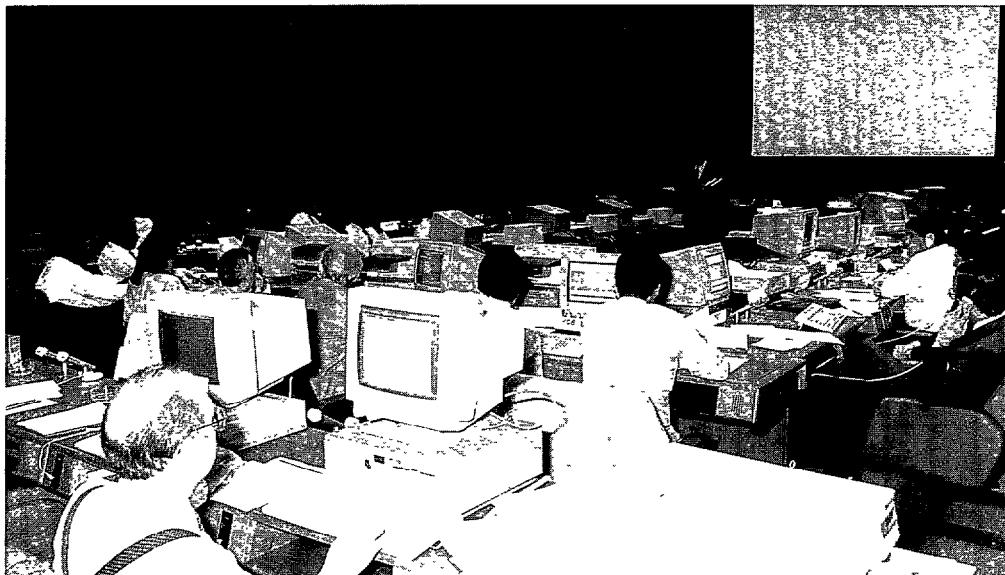
تضمن اللقاء التدريسي محاضرات حول المفاهيم المتعلقة بالحاسوب. واستخدام الحاسوب في عملية الرقابة، وتنفيذ الرقابة باستخدام الحاسوب في الجهاز الاعلى للرقابة، فضلاً عن دراسة بعض الحالات الدراسية. وقد تم وصل المشاركون بشبكة محلية، تمكنوا بفضلها من تعلم تقنيات الرقابة باستخدام الحاسوب ومنهاجها. وقد اعدت الأمم المتحدة ومنظمة الانتوساي والجهاز العلوي للرقابة والهيئات التابعة للعديد من البلدان جملة من التحاليل والوثائق الخاصة بتجارب البلدان ودراسات لعدد من الحالات العملية.

وتضمنت دراسات الحالات الدراسية طريقة اعداد الاستراتيجيات، وخصائص النظم المحاسبية السليمة، والمسائل التنظيمية، والنتائج

الاستنتاجات والتوصيات

واعرب المشاركون عن اعجابهم الخاص بمستوى المحاضرات واتصالها الوثيق بموضوع اللقاء، وبالوسائل المختلفة التي استعملها المحاضرون. وعبر المشاركون في اللقاء من ناحية أخرى عن رضاهم فيما يتصل بمستوى المادة و التأثير الذي وفره الخبراء الثلاثة في ميدان الرقابة باستخدام الحاسوب . واوصى المشاركون ببعث انشطة متابعة لتكوين التطبيقي في مجال الحاسوب، ويتضمن لقاءات مماثلة على الصعيد الاقليمي او الوطني، كما اوصوا بتطوير بعض الوسائل الكفيلة بنقل آخر التطورات في مجال تجهيزات الحاسوب وبرامجه والتي يمكن للاجهزة العليا للرقابة استخدامها، اودعم تلك الوسائل ■

حققت تقنية معالجة البيانات آليا تقدما سريعا خلال السنوات الأخيرة، كما اتسع نطاق استعمالها في العمليات الحكومية. وقد برهنت الاجهزة العليا للرقابة المالية دوما عن وعي كبير بأهمية هذا الموضوع. غير انه حان الوقت الان لكي تبادر الاجهزة باتخاذ اجراء حاسم حتى لا تتراكم فعاليتها بصورة خطيرة. وتتوفر هذه التقنية الجديدة للاجهزة العليا للرقابة في الان نفسه فرصة فريدة لتعزيز قدراتها الرقابية وتحسين عملياتها الداخلية. وينبغي ان تفهم اهمية المعالجة الآلية للبيانات بالنسبة لاجهزة الرقابة في هذا الاطار بالذات. وجاءت تعليق المشاركين حول انشطة اللقاء المتنوعة ايجابية في معظمها. وقد ابدوا حماسا واضحا لاستراتيجية النهج التطبيقي المستخدم خلال اللقاء.



تبين هذه الصورة المأخوذة من القاعة التي عقد فيها اللقاء بالمركز الدولي بفيينا ، المدينة التي احتضنت لقاء الامم المتحدة والانتوساي حول الرقابة وتقنيات الحاسوب، الناكيد الواضح على اهمية الناحية التطبيقية في مجال الحاسوب. وقد اتيحت لكل مشارك فرصة استخدام جهاز حاسوب شخصي خلال الايام الثمانية التي استغرقتها اللقاء